وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم الاقتصادية

العنوان:

محددات التضخم في الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم: **الاقتصادية**

تخصص: **نقدي وبنكي**

إعداد الطالبة:

لعكايشي شيماء

تحت اشراف الأستاذة

* سحاب نادية

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الصنف	الجامعة	الرتبة
ساحلي لزهر	أستاذ محاضر أ	20 اوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سحاب نادية	أستاذ محاضر ب	20 اوت 1955 سكيكدة	مشرفا
بوالكور نور الدين	أستاذ محاضر أ	20 اوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

2021/2020

الاهداء

الى من ارضعتني الحب والحنان ...الى من جعلت الجنة تحت قدميها ...

الى من وهبتني الحياة ... ربتني بلطف...تلك المرأة العظيمة...

امي الغالية

الى أعظم الرجال صبرا ... الى من كلت انامله ليقدم لنا لحظة سعادة...الى من حصد الاشواك عن طريقي ...ذلك الرجل الكريم ...

ابي العزيز

الى من جمعتني معهم ظلمة الرحم...الى من شاركوني تفاصيل حياتي ...

اخوتي وأخواتي

الى من زينوا حياتي... **أبناء وبنات اخوتي حفظهم الله**

الى من ساندتني وشجعتني ... **كوثر**

الى من شاركت معهم حلو الجامعة ومرها... **صديقاتي وزملاء الجامعة**

الى طلبة السنة الثانية ... **ماستر "اقتصاد نقدي وبنكي" دفعة 2020-2021**

الى كل من لقنني حرفا...والى اساتذتي الكرام ..

شيماء

كلمة شكر وتقدير

اشكر الله الذي لا إله الا هو على جليل نعمه وعظيم فضله، اذ أتاح لي انجاز هذا العمل ورزقني القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتني، فله الحمد والشكر فهو الموفق المسدد المعين.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى أله وصحبه اجمعين.

ومن منطلق قول رسول الله ﷺ **«من لا يشكر الناس لا يشكر الله "**

أتقدم بجزيل الشكر لأستاذتي المشرفة **"سحاب نادية "**على توجيهها لي ودعمها والجهد الذي بدلته، كذلك أوجه شكر وتقدير لأستاذي على مر السنين الدكتور **"بوالكور نور الدين "**واستاذي **"شرون عز الدين"** اللذان لم يبخلاني بعلمهما ونصائحهما.

كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم مشاق قراءة الرسالة ومناقشتها.

شيماء

الملخص:

تهدف هذه الدراسة القياسية الى تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وتم اختيار متغيرين محتملة للتأثير على سلوك التضخم؛ وتشمل: عرض النقود وحجم الواردات، وذلك بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، وذلك باستخدام برنامج EVIEWS10 لتحليل البيانات.

وتوصلت الدراسة الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لكل من العرض النقدي وحجم الواردات حيث يوجد أثر سالب للعرض النقدي وأثر موجب لحجم الواردات على التضخم في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: التضخم، العرض النقدي، حجم الواردات، الاقتصاد الجزائري،ARDL

Abstract:

This study aims to analyze the inflation determinants in Algeria during the period 1990-2017, using yearly data, to influence inflation behavior; two possible variables have been selected, including: money supply and import volume based on the self-regression model of the slow distributed time gaps ARDL 10 data analysis program.

The study found a statistically significant impact on both the cash supply and the imports volume, where there is a negative impact on cash supply and a positive impact on inflation in the Algerian economy.

Key words: inflation, cash supply, volume of imports, Algerian economy, ARDL.

الفهرس

الاهداء		**I**
الشكر		**II**
الملخص		**III**
الفهرس		**V-IV**
قائمة الجداول		**VI**
قائمة الاشكال		**VII**
قائمة الملاحق		**IX-VIII**
المقدمة		ا-ج
الفصل الأول	**التضخم في الفكر الاقتصادي**	**26-6**
تمهيد الفصل		6
المبحث الأول	**الإطار النظري لظاهرة التضخم**	15-7
المطلب الأول	مفهوم التضخم	10-8
المطلب الثاني	قياس التضخم	14-10
المطلب الثالث	سياسات وسبل معالجة التضخم	15-14
المبحث الثاني	**النظريات المفسرة لظاهرة التضخم**	21-16
المطلب الأول	النظرية النقدية الكلاسيكية	19-17
المطلب الثاني	النظرية النقدية الكينزية	20-19
المطلب الثالث	النظرية النقدية المعاصرة	21-20
المبحث الثالث	**الدراسات السابقة والقيمة المضافة**	26-22
المطلب الأول	الدراسات العربية	24-23
المطلب الثاني	الدراسات الاجنبية	24
المطلب الثالث	القيمة المضافة	25-24
خاتمة الفصل		26
الفصل الثاني	**التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر**	47-28
تمهيد الفصل		28
المبحث الأول	**التضخم في الاقتصاد الجزائري**	34-29

المطلب الأول	واقع التضخم في الجزائر	32-30
المطلب الثاني	أسباب التضخم في الجزائر	34-32
المطلب الثالث	اثار التضخم في الجزائر	34
المبحث الثاني	**تحليل تطور محددات التضخم في الجزائر**	38-35
المطلب الأول	تطور عرض النقود في الجزائر للفترة 1990_2017	37-36
المطلب الثاني	تطور حجم الواردات في الجزائر للفترة 1990_2017	38-37
المبحث الثالث	**النمذجة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر**	48-39
المطلب الأول	الجانب النظري القياسي للدراسة	42-40
المطلب الثاني	تحليل نتائج الدراسة القياسية	47-42
خاتمة الفصل		48
الخاتمة العامة		51-50
قائمة المراجع		55-53
الملاحق		82-57

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	اهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكلاسيكي والكينزي	20
2	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	43
3	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	43
4	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك	44
5	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة	45
6	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير	46

قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	أنواع التضخم	9
2	يوضح تطور معدل التضخم خلال في الجزائر 1990-1995	30
3	يوضح تطور معدل التضخم خلال في الجزائر 1996-2000	31
4	يوضح تطور معدل التضخم خلال في الجزائر 2001 - 2017	32
5	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال(1990-2017)	36
6	تطور حجم الواردات في الجزائر خلال 1990-2017	37
7	النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل	44
8	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM	47

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
1	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2017)	57
2	اختبار استقراريه حجم الواردات عند المستوى (قاطع)	58
3	اختبار استقراريه حجم الواردات عند المستوى (قاطع ومتجه)	59
4	اختبار استقراريه حجم الواردات عند المستوى (عدم وجود قاطع ومتجه)	60
5	اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الاول (قاطع)	61
6	اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الاول (قاطع ومتجه)	62
7	اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الأول (عدم وجود قاطع ومتجه)	63
8	اختبار استقراريه التضخم عند المستوى (قاطع)	64
9	اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الاول (عدم وجود قاطع ومتجه)	65
10	اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الاول (قاطع ومتجه)	66
11	اختبار استقراريه التضخم عند الفرق الأول (قاطع)	67
12	اختبار استقراريه التضخم عند الفرق الأول (قاطع ومتجه)	68
13	اختبار استقراريه التضخم عند الفرق الأول (عدم وجود قاطع ومتجه)	69
14	اختبار استقراريه العرض النقدي عند المستوى (قاطع)	70
15	اختبار استقراريه العرض النقدي عند المستوى (قاطع و متجه)	71
16	اختبار استقراريه العرض النقدي عند المستوى (عدم وجود قاطع ومتجه)	72
17	اختبار استقراريه العرض النقدي عند الفرق الاول (قاطع)	73
18	اختبار استقراريه العرض النقدي عند الفرق الأول (قاطع ومتجه)	74
19	اختبار استقراريه العرض النقدي عند الفرق الأول (عدم وجود قاطع ومتجه)	75
20	نتائج اختبار تكامل المشترك باستعمال منهج الحدود	76
21	نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي	77

22	اختبار التوزيع الطبيعي	78
23	نتائج اختبار عدم ثبات التباين	79
24	اختبار علاقة المدى الطويل لنموذج الانحدار تكامل المشترك	80
25	نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ في الاجل القصير	81
26	اختبار استقرار النموذج	82

المقدمة:

إن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و يتعلق هذا الهدف بضرورة السيطرة على مستوى التضخم الذي يعتبر من الظواهر الأكثر شيوعا في الاقتصاد المعاصر و الذي تمتد جذوره منذ القدم، فهو ظاهرة سايرت كافة الأنظمة الاقتصادية و شملت الدول المتقدمة و المتخلفة، حيث شغلت فكر رجال الاقتصاد و السياسة لما لها من تأثيرات سلبية كتدني كفاءة العملة، الحد من الادخار و تخفيض معدلات النمو ...و غيرها، مما أدى إلى ظهور عدة نظريات نقدية و اقتصادية قديمة و حديثة هدفها البحث عن المحددات و الأسباب وراء الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار.

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي عانت من عدة مشاكل منها الأزمة البترولية في الثمانينات من القرن الماضي، والتي تجلت مظاهرها في الارتفاع الكبير للمستويات العامة للأسعار الذي شكل إعاقة حقيقية لمسار التنمية في ظل السياسات الاقتصادية المنتهجة وقتها، ما دفع بالجزائر إلى وضع استراتيجية للإصلاح الاقتصادي، حيث شكل التضخم أحد محاورها الأساسية لما له من آثار سلبية على المستويين الكلي والجزئي، ومع مرور الوقت على هذه الإصلاحات أصبح وجوب المراقبة الدائمة لظاهرة التضخم التي مازالت تطرح نفسها بقوة أولوية لتحقيق الاستقرار المراد.

أولا: مشكلة الدراسة

يعتبر التضخم من المؤشرات الأساسية المحددة لاستقرار الأسعار والاقتصاد الكلي ككل، الأمر الذي يتطلب تحديد المتغيرات المفسرة له، من هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)؟

ثانيا: التساؤلات الفرعية

للإجابة على التساؤل الرئيسي تم الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مسببات التضخم من وجهة نظر الفكر الاقتصادي؟
- ما هو واقع التضخم في الجزائر؟
- ما هي أثار التضخم على الاقتصاد الجزائري؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التضخم ومحدداته؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

على ضوء ما تم طرحه من إشكالية وتساؤلات فرعية حول موضوع الدراسة، يمكن الاستعانة بالفرضيات التالية:

- لقد ترك التضخم اثارا متعددة في الاقتصاد الجزائري.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين عرض النقود والتضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين حجم الواردات والتضخم في الجزائر عند مستوى معنوية 5.

رابعا: أهمية الدراسة

تتضح أهمية الدراسة من خلال الأهمية الكبيرة لظاهرة التضخم في الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي خاصة، ولقد استمدت أهمية هذا الموضوع لأنه يتناول أهم القضايا التي شغلت الفكر الاقتصادي والمتمثلة في محددات التضخم في الجزائر للفترة 1990-2017، كما تظهر أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى الكشف عن أهم المتغيرات التي تؤثر في التضخم وذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

خامسا: أهداف الدراسة

يكتسي البحث نظرة شاملة عن التضخم ومدى تأثره ببعض المتغيرات الاقتصادية الممثلة له، فالموضوع يهدف إلى محاولة صياغة نموذج قياسي لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) من اجل معرفة أثر تلك المتغيرات الكلية على التضخم.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع

نظرا لان الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرنا، إضافة الى الرغبة شخصية للبحث أكثر في ظاهرة التضخم ومحدداتها في الجزائر.

سابعا: منهجية الدراسة

من اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية والوقوف على اختبار فرضيات الدراسة قمنا بالاستعانة ب:

-**المنهج الوصفي:** وذلك من خلال وصف وتفسير الظاهرة، حيث تم استخدامه من اجل دراسة الإطار النظري لظاهرة التضخم.

-**المنهج التحليلي:** وقد تم الاستناد اليه في دراسة حالة الجزائر من خلال تحليل تطور معدل التضخم ومحدداته في الجزائر، وكذلك تحليل المعطيات وتفسير النتائج المتحصل عليها.

-**المنهج القياسي:** من اجل التأكد من مدى معنوية النموذج القياسي المعتمد، سنحاول استخدام الاختبارات الإحصائية وذلك بالاستعانة بالبرمجية الإحصائية Eviews 10.

ثامنا: حدود الدراسة

حددت الدراسة في إطارين زماني ومكاني: الإطار المكاني وهو الجزائر ودراسة محددات التضخم فيها.

أما الإطار الزمني فسنعتمد على

تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين، الفصل الأول خصص لإعطاء خلفية نظرية للموضوع، حيث تم التطرق إلى التضخم في الفكر الاقتصادي، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول الإطار النظري لظاهرة التضخم، والمبحث الثاني تعرض للنظريات المفسرة لظاهرة التضخم، أما المبحث الثالث فخصص للدراسات السابقة حول هذا الموضوع والقيمة التي أضيفت على هذا الموضوع.

أما الفصل الثاني فقد خصص للجانب القياسي، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى واقع التضخم في الجزائر والمبحث الثاني إلى تحليل تطور محددات التضخم في الجزائر وصولا إلى الدراسة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال المبحث الثالث.

تمهيد

يعتبر التضخم من أخطر المشاكل الاقتصادية التي عانت منها ولا زالت تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، مما جعل منها مسالة ترتبط بالكثير من الدراسات والأبحاث، إضافة إلى أن التضخم يندرج ضمن المرتكزات الأساسية لبناء السياسات الاقتصادية والبرامج الحكومية ويشكل هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية الكلية.

كما اعتبر التضخم ظاهرة أثارت تساؤلات كثيرة سواء نظريا أو تطبيقيا ما جعل منها نقطة نقاش.

من اجل الإحاطة والإلمام بمختلف جوانب هذا الموضوع، ارتأينا التطرق إليه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التضخم في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتضخم.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

التضخم يعتبر من المصطلحات الاقتصادية التي ليس لها مفهوم وتعريف محدد، بسبب ان كلمة التضخم تستخدم لوصف ظواهر عديدة، فقد كان يقصد به اصدار النقود بصفة مطلقة، اما فيما بعد تغير هذا المفهوم حيث أصبح المقصود من التضخم هو فائض النقد على فائض السلع والخدمات، ودرجة الاثار التي يخلفها التضخم تتفاوت حسب شكل الظاهرة ونوعها، وكنتيجة لتلك الاثار وجب تنفيذ مجموعة من السياسات النقدية والمالية للتخفيف من حدة اثار التضخم.

ومن اجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا المبحث فقد ارتأينا الى تقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: مفهوم التضخم

المطلب الثاني: قياس التضخم

المطلب الثالث: سياسات وسبل معالجة ظاهرة التضخم

المطلب الأول: مفهوم التضخم

الفرع الأول: تعريف التضخم

من المتفق عليه انه ليس لكلمة تضخم معنى واحد او مفهوم محدد بل اختلف تعريف التضخم عند المفكرين والعلماء لهذا فقد تعددت التعاريف ونذكر منها:

-عرف التضخم بانه: «كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع."[1]

-بالمفهوم البسيط عرف على انه: «زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود او على انه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة."[2]

- ويعرف جونسون التضخم بانه: «الارتفاع المؤكد في الأسعار، وقد اعتبر هذا المفهوم ابسط المفاهيم بسبب المشاكل التي تظهر عند وضعه على مستوى التطبيق ، ويرى ان الارتفاع في الأسعار ليس بالضرورة ان يكون عبارة عن تضخم فقد يكون ناتجا عن المثيرات التنافسية للاقتصاد مثل عجز في المحاصيل الزراعية وارتفاع الأسعار نتيجة لذلك او حركية في الاقتصاد ونحو التوسيع في الاستخدام مما يؤدي الى حدوث ارتفاع في الأسعار نظرا للطلب المتزايد على السلع والاستخدام في عنصر العمل وبهذا لا يعتبر مما سبق تضخما."[3]

-كما ان الكثير من العلماء المختصين في مجال المالية والاقتصاد يعتبرون بان التضخم هو الارتفاع في الأسعار حتى أصبح هذا المفهوم شائع بين الناس ويشترك بعضهم في هذا المفهوم الاستمرارية والدوام في الارتفاع، ولهذا السبب لا يمكن الارتفاع المؤقت او المتقطع ان نسميه تضخما، ومن بين هؤلاء العلماء:

كارد نير اكلي حيث قال بانه: "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار او معدل الأسعار."

[1]اوضاح نجيب رجب، **التضخم الكساد (الأسباب والحلول) وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع –الأردن-الطبعة الأولى، ص 21.
[2]حربي محمد موسى عريقات، مبادئ **الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006، ص 155.
[3]سعيد سامي الخلاق، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع _عمان_2016ص 182.

OLIVEقال بانه :"الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع."[1]

من خلال التعريفات السابقة للتضخم يتضح انه ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوافر أسباب معينة منها زيادة في كمية النقود وبالتالي زيادة في الدخل وزيادة في الانفاق مع إبقاء كمية السلع الموجودة في حالة الثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات المعروفة.[2]

الفرع الثاني: أنواع التضخم

الجدل الكبير حول إعطاء ظاهرة التضخم مفهوما شاملا، ولد كنتيجة طبيعية اختلاف أنواع واشكال التضخم حسب معايير ونذكر منها ما يوضحه الشكل ادناه:

الشكل رقم (01): أنواع التضخم

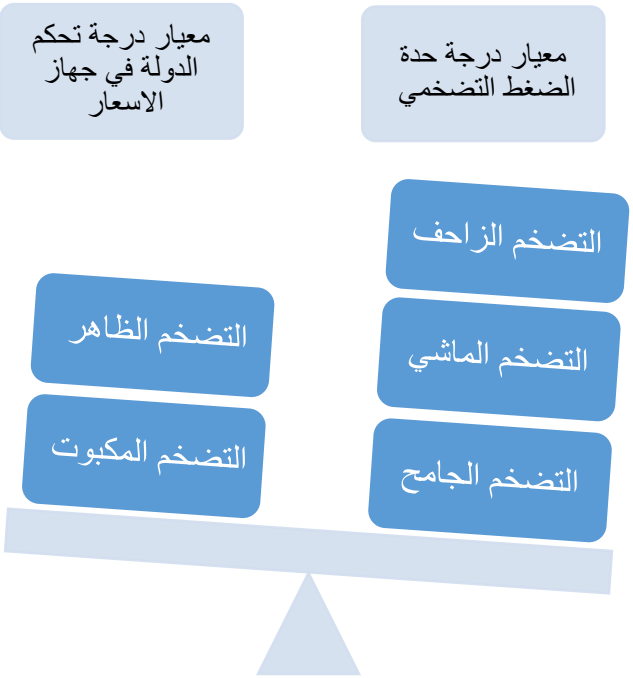

المصدر: من اعداد الطالبة

اولا: معيار درجة حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم حسب حدته وقوته الى: تضخم زاحف، تضخم ماشي وتضخم جامح.

[1] طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان –الجزائر-2019/2018 ص 17.

[2] اياد عبد الفتاح نسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى _عمان_2013 ص 65.

1-التضخم الزاحف: وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر، فالزيادة في الأسعار في هذا النوع تكون دائمة ومتتالية، وخطورة هذا النوع تتمثل فيما يحدثه من إثر نفسي بسيط على قبوله، حيث ان الارتفاع في الأسعار يكون بنسب صغيرة ومتتالية لا تتجاوز 5% سنويا، حيث تهبط قيمة النقود ببطء وتدريج، وهو تضخم لا مفر منه في نظر البلدان المنتشر فيها.[1]

2 -التضخم الماشي: هو الذي يكون فيه الارتفاع في الأسعار في حدود 8 الى 10% سنويا، فيه شيء من الخطورة عندما تدخل حركة الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل الى معدلات مرتفعة لذلك يجب الحد منه.[2]

3 -التضخم الجامح: وهو من أخطر أنواع التضخم حيث ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة وتزداد سرعة تداول النقود مقابل انخفاض كبير في كمية السلع المعروضة في السوق. وقد يؤدي هذا النوع من التضخم الى انهيار العملة الوطنية، وفي هذا التضخم قد يتجاوز مستوى الأسعار 50 في الشهر الواحد.[3]

ثانيا: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الأسعار

انطلاقا من هذا المعيار يمكن التمييز بين نوعين من التضخم: التضخم الظاهر والتضخم المكبوت.

1 -التضخم الظاهر: يتسم بالارتفاع المستمر للأسعار دون تدخل الدولة، وعدم قيامها باي إجراءات وتدابير للحد منه او التأثير فيه، ووفقا لهذا النوع من التضخم ترتفع الأسعار استجابة لفائض الطلب حيث ان هذا الارتفاع في الأسعار يتم بكل تلقائية وحرية.[4]

2 -التضخم المكبوت: تتعرض فيه الأسعار لضغوط تضخمية ومع ذلك تحتفظ على استقرارها، وهذا بسبب التدخل المباشر للدولة للحد من ارتفاع الأسعار وتجميدها.[5]

المطلب الثاني: قياس التضخم

إذا كان التضخم يعني انخفاض القدرة الشرائية لحائزي النقود فلا بد ان نحدد طريقة لقياسه، فهو يعبر عن حركة صعوديه للأسعار على أساس ان المستوى العام للأسعار هو المظهر العام له.

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

[1] خالد احمد سليمان، **شبكة التضخم وأثره على الدين**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى _2008_ص ص 16 17.
[2] ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، شباب الجامعة الإسكندرية، مصر _2002_ص 217.
[3] احمد عبد اللطيف سالم مشعل، دراسة **اقتصادية لتقدير أثر التضخم على أداء القطاع الزراعي المصري**، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني 2017، ص 845.
[4] ضياء مجيد الموسوي مرجع نفسه ص214.
[5] مرابط ساعد، **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017-2018 ص 5.

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بانها ارقام زمنية نظرا لكونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يعتمد على هذه الأرقام في اجراء مقارنات حول تطورات الأسعار، وتستخدم لقياس التغييرات في مستوى الأسعار[1]،ويمكن استخدام عدة مقاييس من أهمها:

أولا: المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي

هو بطبيعته رقم قياسي يستعمل لقياس معدل التغير في أسعار جميع السلع او الخدمات الداخلة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، يعبر عنه بنسبة الناتج المحلي الاسمي الى الناتج المحلي الحقيقي، كما هو موضح في المعادلة التالية:

$$GDPdef = \frac{GDP_n}{GDP_R}.100$$

حيث:

Nominal GDP=Real GDP*GDP deflator

$$Real\ GDP = \frac{Nominal\ GDP}{GDP\ deflator}$$

حيث:GDP_nالناتج المحلي الاسمي بالأسعار الجارية.

GDP_r الناتج المحلي الحقيقي بالأسعار الحقيقية.

و لهذا الرقم القياسي أهمية جد كبيرة في قياس التضخم، كون المنظمات الدولية تعتمد عليه كمؤشر او بالأحرى كدليل لوجود الضغوط التضخمية [2] .

ثانيا: الرقم القياسي لأسعار المستهلك

في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير تغيرات الأسعار على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار لهذا الغرض يتم استعمال الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يحسب بعدة طرق من أهمها ما يلي:

[1]منسل عبير، **تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2018**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر 2019-2020 ص 14.

[2]مجدي عبد الفتاح سليمان،**علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والترويع، القاهرة، مصر،،2003 ص 51.

1-الرقم القياسي البسيط: هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية الى أسعارها في سنة سابقة، يتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^{n} Pi.1}{\sum_{i=1}^{n} Pi.0}.100$$

حيث: $\sum_{i=1}^{n} Pi.1$ مجموع أسعار السنة الجارية

$\sum_{i=1}^{n} Pi.0$ مجموع أسعار سنة الأساس

يلاحظ هنا ان الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي تؤثر على القدرة الشرائية له [1]

2-الرقم القياسي المرجح: يستعمل هذا الرقم من اجل التخلص من عيوب الرقم القياسي البسيط، و ذلك بالترجيح لكميات فترة المقارنة او فترة الأساس[2]،و .ونجد فيه:

2_1 الرقم القياسي لاسبير المرجح بكميات فترة الأساس:

اقترح لاسبير في عام 1864، ترجيح الرقم القياسي التجميعي للأسعار بكميات فترة الأساس، ويحسب كما يلي:

$$La\ speyres\ index = \frac{\sum P1 \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100$$

حيث: Q1 كميات سنة المقارنة.

P0أسعار سنة الأساس.

P1 أسعار سنة المقارنة.

2_2 الرقم القياسي باش المرجح بكميات فترة المقارنة:

استخدم باش سنة 1874 رقما قياسيا لترجيح الأسعار، ولكن بكميات فترة المقارنة يحسب كما يلي:

$$La\ paache\ index = \frac{\sum P1 \times Q1}{\sum P0 \times Q0} \times 100$$

حيث:Q1 كميات سنة المقارنة.

P0 أسعار سنة الأساس.

P1أسعار سنة المقارنة.

---

[1]مقران عبير،**تحليل العلاقة الديناميكية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة1970 2016**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت ،1955 سكيكدة، الجزائر، 2017-2018، ص 16.

[2]طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

2_3 الرقم القياسي الأمثل (رقم فيشر):

جاء ايرفنج فيشر واقترح رقما قياسيا جديدا، وهو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبير وباش، أي انه يمثل الجذر التربيعي لحاصل ضرب رقم لاسبير وباش، ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$Fisher\ index\ = \sqrt{\left[\frac{\sum P1 \times Q0}{\sum P0 \times Q0} \times 100\right]\left[\frac{\sum P1 \times Q1}{\sum P0 \times Q0}\right]} \times 100$$

تستعمل الأرقام القياسية لإزالة أثر التضخم من كل الوحدات الاقتصادية [1].

الفرع الثاني: الفجوات التضخمية

هي عبارة عن قيمة فائض الطلب الكلي مقسوما على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتقيس هذه النسبة حجم الضغط الحقيقي الناتج عن الزيادة في الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع، مما يؤدي الى انعكاسه في صورة ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار [2].

وتستند بعض المؤسسات على معايير معينة للكشف عن هذه الفجوات والضغوط التضخمية، وتتمثل فيما يلي:

أولا: معيار الاستقرار النقدي

يستند هذا المعيار على أسس النظرية الكمية الحديثة، وحسب هذا المعيار فان الاستقرار النقدي يتحقق عموما اذا تساوى معدل اتغير في كمية النقود مع معدل التغير في اجمالي الناتج الوطني، أي ان معامل الاستقرار النقدي مساويا للصفر حيث ان:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث $\frac{\Delta M}{M}$ معدل اتغير في كمية النقود

$\frac{\Delta Y}{Y}$معدل التغير في اجمالي الناتج الوطني

ثانيا: معيار فائض الطلب

يستند هذا المعيار على الأطروحات الكينزية فيما يخص الطلب الفعال، والتي ترى انه إذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الفعال زيادة مناظرة في حجم الإنتاج، وهنا فائض الطلب يمارس أثره بالكامل على رفع المستوى العام للأسعار يحدد بالعلاقة التالية:

[1] سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005-2006، ص ص 222 223.

[2] محمد سريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2008، ص 254.

$$-Y_n D_X = \left(C_P + C_G + I + (X - M)\right)$$

حيث D_X اجمالي فائض الطلب

C_P الاستهلاك الخاص بالأسعارالجارية.

C_Gالاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

Iالاستثمار بالأسعار الجارية.

$X - M$الفرق بين حجم الصادرات والواردات.

Y_nاجمالي الناتج المحلي الحقيقي.[1]

المطلب الثالث: سياسات وسبل معالجة ظاهرة التضخم

ان هدف القضاء على التضخم او على الأقل احتوائها من أولى اهداف السياسات الاقتصادية في البلاد التي تعاني من هذه الظاهرة.

الفرع الأول: السياسة النقدية

ان السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عما اذا كانت أهدافها نقدية او غير نقدية، و كذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف الى التأثير في النظام النقدي [2].

وتتمثل أدوات السياسة النقدية المستخدمة في مكافحة التضخم فيما يلي:[3]

أولا: سعر إعادة الخصم

يعرف سعر إعادة الخصم بانه ذلك الثمن او المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، فمثلا في حالة التضخم يقوم البنك المركزي باتباع سياسة نقدية انكماشية لذلك يلجا الى رفع سعر إعادة الخصم والذي يترتب عيه قيام البنوك التجارية برفع سعر الخصم الخاص بها، وبذلك سوف تقل رغبة العملاء في اجراء هذا الخصم والاقتراض من البنوك التجارية، فينكمش حجم القروض ويقل حجم النقود المتداولة ويقل الطلب على السلع والخدمات حتى يتوازن مع المعروض المتاح منها، وتقل بذلك حدة الاتجاه التضخمي.

ثانيا: عمليات السوق المفتوحة

[1]محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف، دار** النهضة العربية، بيروت، لبنان ،2002، ص 319.
[2]بن نافة نصيرة، دور **السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 7 ،2016، ص 34.
[3]ناريمان حسام قديح، **محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني**، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،2014-2015، ص ص 49 50.

هذه الوسيلة تعتبر من اهم الوسائل التي تتبعها البنوك المركزية في الدول الرأسمالية بغرض التأثير في حجم الاحتياطات النقدية للبنوك، فعلى سبيل المثال في أوقات التضخم يهدف البنك المركزي الى تقليل عرض النقود المتاحة ،نجده يدخل سوق الأوراق المالية بائعا لبعض او كل ما في حوزته من أوراق مالية حكومية فيحصل على شيكات مسحوبة على حساباتهم لدى البنوك التجارية ، و يقوم البنك المركزي بخصم تلك الشيكات من الأرصدة الدائنة التي تحتفظ بها تلك البنوك لديه ، ما يؤدي الى تخفيض حجم احتياطاتها النقدية و تقل قدرتها على خلق الائتمان ،ما يخلق انخفاض في عرض النقود.

الفرع الثاني: السياسة المالية

السياسة المالية هي استخدام السلطات العامة لإجراءات الدولة من ضرائب وقروض عامة ونفقات الدولة التي تجمعهما معا ميزانية الدولة من اجل مواجهة مسؤولياتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها الاستقرار الاقتصادي[1].

واهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها في معالجة التضخم تتمثل فيما يلي:

أولا: الرقابة الضريبية

تعتبر سياسة الرقابة الضريبية ذات إثر فعال في ضبط حركات التضخم والانكماش، وخاصة في البلدان النامية، والتي تتصف أجهزتها المالية والمصرفية بالبدائية و التخلف، وذلك من حيث كونها أداة فعالة في تحقيق معدلات اعلى من الرقابة على مستويات الانفاق القومي من جهة وأداة لتجميع فوائض الميزانية من جهة أخرى [2].

ثانيا: الرقابة على الانفاق العام

تعتبر الرقابة على الانفاق العام، كأحد اهم أساليب السياسة المالية في مواجهتها للتضخم.

في هذا المجال، تلجا الدولة الى خلق فائض في الميزانية من خلال تقليصها للإنفاق الحكومي المباشر، سواء تعلق الامر بالإنفاق الاستهلاكي او الاستثماري بذلك يجب التفريق بين أثر التقليل من الانفاق الاستهلاكي بمعدل أكبر بالمقارنة مع معدل الانفاق الاستثماري، وبين أثر الانفاق الاستهلاكي بمعدل اقل من الانفاق الاستثماري.

يتوقف نجاح سياسة تقييد الانفاق الحكومي الى حد كبير بنوع التضخم، حيث انه من الصعب على تلك السياسة كبح جماح التضخم في البلدان النامية، لكونه تضخم مزمن[3]

[1] مرابط ساعد، مرجع سبق ذكره، ص 38.
[2] غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص 163.
[3] صافا محمد، إثر **ظاهرة التضخم على الاقتصاد دراسة اقتصادية وقياسية حالة الجزائر(1962-2007)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، 2009 2010، ص 71.

المبحث الثاني النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف تفسيرات ظاهرة التضخم نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية السائدة خلال الفترات الزمنية مما أدى الى ظهور نظريات وعدة مفاهيم. سعت الى تقديم مفهوم شامل وواسع للظاهرة، وتعدد النظريات المفسرة للتضخم لا يعد تناقضا فيما بينها، بل يؤدي الى تعريف كامل.

ولدراسة النظريات المفسرة للتضخم سنتطرق الى المطالب الأساسية التالية:

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية.

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة.

المطلب الأول: النظرية النقدية الكلاسيكية

يرجع ظهور هذه النظرية الى عهد الرومان، وكذلك الفكر العربي حيث يبين الاقتصادي العربي "تقي الدين احمد" (1365_1461)، ان زيادة الأسعار في مصر في ذلك الوقت كان سببه زيادة النقد المتداول أي وجود علاقة طردية بين ارتفاع الأسعار وزيادة النقد، وتطورت هذه الفكرة على يد الاقتصادي " JOHI BODIN" (1530_1956)) الذي يفسر الارتفاع الحاد في الأسعار الى تدفق المعادن النفيسة في فرنسا من أمريكا مرورا بإسبانيا.[1]

وفي القرن التاسع عشر شهدت إنجلترا ارتفاعا في الأسعار نتيجة توقفها عن العمل بنظام الذهب، وقد رأى

" Henri Thornton"(1790_1815) بان ارتفاع الأسعار كان ناتجا عن الافراط في اصدار النقود الورقية[2]، وفي تلك الفترة نفسها قدم الإنجليزي David Ricardeau" (1872_1923) النظرية الكمية في صورتها الأولية، وقد وصل الى نفس النتائج التي وصل اليها الاقتصاديين السابقين وهو وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار و النقود.[3]

والتضخم وفقا لنظرية كمية النقود هو نتيجة الافراط في عرض ذلك لان زيادة الإصدار النقدي ينجم عنه زيادة في الطلب على النقود ومن ثم ارتفاع في مستويات الأسعار، ويترتب على زيادة عرض بالنسبة للطلب عليها انخفاض في قيمتها أي حصول ارتفاع في المستوى العام للأسعار، اما في حالة زيادة الطلب على النقود بالنسبة لعرضها فان ذلك يؤدي الى ارتفاع قيمتها وبالتالي انخفاض المستوى العام للأسعار.[4] ويمكن توضيح مضمون نظرية كمية النقود بالاعتماد على الصورتين التاليتين:

أولا–صورة المبادلات (معادلة فيشر):

اضاف فيشر عنصر سرعة دوران النقود واعتبره المفهوم الأساسي لهذه النظرية حيث يمكن تعريفه بانه عدد المرات التي تدورها وحدة النقد خلال فترة زمنية من الزمن، نتيجة عملية البيع والشراء.[5]

الفكرة الأساسية لهذه المعادلة هي تفسير العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار، ومن خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة في تحديد المستوى العام للأسعار. وصياغة هذه المعادلة رياضيا كما يلي:[6]

$$M.V=T.P$$

[1] اياد عبد الفتاح نسور، مرجع سبق ذكره، ص 12.
[2] طلحة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 18.
[3] صبحي تادرس قريصة واحمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية بيروت، لبنان ،2006، ص 206.
[4] ناريمان حسام قديح، مرجع سبق ذكره، **ص** 26.
[5] ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة** شباب الجامعة، مصر،2008، ص 83.
[6] صالحي طاووس، **مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر العلوم التجارية، جامعة الجزائر،2014-2015، ص 52.

حيث: Pالمستوى العام للأسعار

M كمية النقود

T حجم المعاملات

V سرعة دوران النقود

ومن المعادلة السابقة نستنتج انه كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، طبعا مع شرط ثبات كل من كمية المبادلات وسرعة دوران النقود حيث:

$$P=M.V/T$$

ثانيا–صورة الأرصدة النقدية النظرية للنظرية التقليدية (معادلة كمبريدج)

تطورت صياغة هذه النظرية على يد "الفريد مارشال" وأعضاء مدرسة كمبردج، واخذت المعادلة صيغة جديدة وذلك بإحلال فكرة الطلب على النفود K مكان سرعة دورانها واستخدام الناتج القومي او الدخل القومي الحقيقي Y بدلا من حجم المعاملات في معادلة التبادل التالية:

$$M=K.P.T$$

حيث: Mكمية النقود المعروضة في التداول

Kالنسبة من قيمة الصفقات التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية

Pالمستوى العام للأسعار

Tحجم المعاملات الاقتصادية التي تتم خلال سنة.[1]

وبناءا على ما سبق يتضح ان نظرية كمية النقود في صورتيها توصلت الى نتيجة هامة وهي ان الزيادة في كمية عرض النقود سواء كانت نتيجة عن ظروف عرض النقد او عن ظروف الطلب عليها تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[2]

المطلب الثاني: النظرية النقدية الكينزية

رغم الدور الكبير الذي كان للنظرية الكلاسيكية الا ان ازمة الكساد الكبير التي جاءت في سنوات الثلاثينات من القرن العشرين كانت بداية لنهاية مصداقية الفكر الكلاسيكي، خاصة بعد ظهور النظرية العامة للتوظيف والفائدة والنقود التي جاء بها الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز عام 1936م، طور نظرية الطلب على النقود، بإدخال معدل الفائدة كمتغير هام يؤثر في الطلب على النقود، كما اعتمد في تفسيره لقيمة النقود على الطلب الفعال كجزء من الطلب الكلي المتوقع باعتباره المتغير المستقل الذي يحدد مستويات العمالة ،الناتج و الدخل القومي [3]

ويعتمد التحليل الكينزي في تفسير الضخم على مرحلتين أساسيتين:

أولا–مرحلة ما قبل بلوغ الاقتصاد الوطني مستوى التشغيل الكامل: في هذه المرحلة تكون الأجهزة الإنتاجية لم تصل الى اقصى طاقتها أي ان هناك موارد اقتصادية عاطلة غير مستغلة، وبالتالي فان حدوث زيادة في الطلب لن يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، لان الزيادة في الطلب سيصاحبها زيادة مقابلة عن عرض السلع والخدمات من خلال استغلال الطاقات الإنتاجية العاطلة مما لا يؤثر في مستويات الأسعار، الا انه و في ظل زيادة استخدام عوامل الإنتاج العاطلة، فانه من المتوقع ان يصاحب الزيادة في الطلب زيادة في المستوى العام للأسعار ، يطلق على هذا التضخم بالضخم الجزئي ولا يعد تضخما حقيقيا .

ثانيا –مرحلة التشغيل الكامل: وهي المرحلة التي تشغل فيها كافة الموارد الاقتصادية، حيث يؤدي زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن العرض الحقيقي لها أي ارتفاع المستوى العام للأسعار، نظرا لعدم وجود موارد اقتصادية عاطلة يمكن استخدامها لمواجهة الزيادة في حجم الطلب، مما يؤدي الى حدوث تضخم حقيقي حسب كينز.

زيادة على ذلك فلا تعتبر هذه النظرية ان الزيادة في كمية النقود عند التشغيل التام يؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، وذلك عندما يصاحب الزيادة في كمية النقود زيادة في تفضيل السيولة والاكتناز لدى الافراد.[4]

---

[1] بن بوزيان جازية، **التضخم الركودي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006، ص 52.

[2] ناريمان حسام قديح، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[3] بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص 80.

[4] احمد محمد صالح الجلال، **دور السياسات النقدية والمالية في محاربة التضخم في الدول النامية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008 ص ص 42_43.

وفيما يلي حصر اهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكينزي والكلاسيكي في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: اهم جوانب الاختلاف بين التحليل الكلاسيكي والكينزي

	التحليل الكلاسيكي	التحليل الكينزي
التوازن الاقتصادي	يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل.	يتحقق التوازن الاقتصادي فقط عندما يبلغ الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل.
الطلب الكلي	الارتفاع في الأسعار عامة لا يظهر الا نتيجة لزيادة كمية النقود المعروضة، باعتبار ان الاقتصاد أصلا عند مستوى التشغيل الكامل وليست هناك إمكانيات في زيادة المعروض السلعي.	إذا كان الاقتصاد دون مستوى التشغيل الكامل ويزداد في الوقت نفسه الطلب الكلي زيادة تقضي بالاقتصاد الى بلوغ مرحلة التشغيل الكامل.
الطلب على النقود	الطلب على النقود مرتبط بوظيفة النقود الوحيدة التي افترضوها والمتمثلة في كونها وسيطا للمبادلة.	دالة الطلب على النقود هي دالة لسعر الفائدة الى جانب الدخل، اذ هناك حد أدني لسعر الفائدة لا يمكن ان ينخفض الى مستوى أدنى منه.

المصدر: محمود حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة ثانية، عمان 2010، ص ص 60_61.

المطلب الثالث: النظرية النقدية المعاصرة

ترى هذه النظرية في التضخم انه ظاهرة نقدية بحثة، وان مصدره الرئيسي هو كمية النقود بسرعة اكبر من نمو الناتج، و ترفض دور الأجور، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود و بين التغير في مستوى الأسعار.

تحليل فريدمان يسمح بإمكانية تغير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود وهذا الموقف يميز نظريته عن النظرية الكمية التقليدية، وبتعبير أكثر تحديدا تقوم نظرية فريدمان على ركنين أساسيين:

أولا: المؤشر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في نسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني او الدخل الوطني الحقيقي.

ثانيا: التغير الذي يطرا على سرعة دوران النقود او مقلوبها معبرا عن الأرصدة النقدية التي يرغب الافراد بالاحتفاظ بها من دخولهم.[1]

لقد ختم فريدمان احدى محاضراته بعنوان (التضخم والتنمية الاقتصادية) بأربع أفكار أساسية وهي:[2]

-ان التضخم هو دوما وفي كل مكان يعبر عن ظاهرة نقدية.

-ان التضخم ليس بظاهرة لا يمكن تجاوزها في مرحلة التنمية.

-ان التضخم في الظروف العادية، لا يمكن ان يدعم التنمية، وحتى لو كان الامر كذلك فانه لن يكون سوى علاجا مؤقتا.

-باعتبار ان التضخم ضريبة على رصيد السيولة، فانه قد يكون اقل سوآءا في بعض الظروف، ولكنه في كل الاحوال تكون له انعكاسات سيئة جدا.

[1] سعيد هتهات، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] حسين رحيم، وظائف **النقد في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001-2002، ص 92.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

نال موضوع ظاهرة التضخم اهتماما كبيرا في أوساط المفكرين والباحثين الاقتصاديين، لما لهذه الظاهرة من تأثير في اقتصاديات الدول، فكانت هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع بعناوين متنوعة، وهذا يبين الأهمية البالغة لهذا الموضوع.

وللإحاطة بجوانب هذا المبحث قمنا بتقسيمه الى المطالب التالية:

المطلب الأول: الدراسات العربية.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية._

المطلب الثالث: القيمة المضافة.

المطلب الأول: الدراسات العربية

باعتبار التضخم ظاهرة اقتصادية لها أثر بالغ على الاقتصاديات نجد الكثير من الدراسات العربية أهمها:

الفرع الأول: دراسة (قديح،2015)، **حول محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2013)**، و قد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: ما تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على التضخم في الاقتصاد الفلسطيني، وقد هدفت هذه الدراسة الى :التعرف على اهم المحددات و العوامل الاقتصادية المؤثرة في معدلات التضخم في فلسطين من اجل الوصول الى مقترحات تساعد في تخفيض معدلات التضخم و التقليل من الاثارالناتجة عنه في الاقتصاد الفلسطيني ،و ذلك من خلال دراسة تحليلية ،و قد توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم و كل من النمو الاقتصادي و عرض النقود و العجز المالي و معدل البطالة و الانفتاح الاقتصادي و بينما علاقة عكسية مع كل من سعر الصرف و الاستقرار السياسي و باقي المتغيرات الأخرى و هي الانفاق العام و المساعدات الدولية و الدين العام و معدل الفائدة لم يكن له أي تأثير مع معدل التضخم في فلسطين.

الفرع الثاني: دراسة (العمر،2007)،**حول العوامل المؤثرة على التضخم في الكويت خلال الفترة (1972-2004)**،و قد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية :فيما تتمثل العوامل المؤثرة على التضخم في الكويت ،و قد كانت تهدف هذه الدراسة الى :محاولة تحليل واقع التضخم في الاقتصاد الكويتي ،و بناء نموذج لمعرفة اثر المتغيرات على معدل التضخم ،و ذلك من خلال ،دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك ،وقد توصلت هذه الدراسة الى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التضخم المحلي و نظيره الخارجي ،بينما ثبت وجود هذه العلاقة بين التضخم و بقية المتغيرات المتمثلة في المعروض النقدي و الناتج المحلي الإجمالي.

أجريت العديد من الدراسات من قبل باحثين جزائريين، حول محددات التضخم في الجزائر ومن اهم هذه الدراسات نجد:

الفرع الثالث: دراسة(العياشي ،شيخة ،2017)،**حول اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2015)**،وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية :ما مدى تأثر معدلات التضخم ببعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ،ولقد كان الهدف من هذه الدراسة هو :محاولة تحليل واقع ظاهرة التضخم في الجزائر ،و محاولة بناء نموذج يحاكي الاقتصاد الوطني لمعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم و تطبيقه على الاقتصاد الكلي للجزائر ،و كذلك كمحاولة ابراز أهمية الأدوات القياسية في البحث العلمي و كذا دور النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل و تفسير اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على التضخم ،و لقد توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل بين معدل التضخم و باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية المستهدفة في الدراسة.

الفرع الرابع: دراسة (بوراس ،2015)، **حول محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2013)**، وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية: ما مدى تأثر معدلات التضخم بالمتغيرات الاقتصادية في الجزائر، وتجلى

هدف هذه الدراسة الى إعطاء طابع تجديدي للدراسات التنبؤية حول التضخم في الجزائر، وابراز الجانب النظري والتحليلي لظاهرة التضخم واسقاط ذلك على واقع الجزائر وكذلك محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي لمعرفة اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل التضخم و تطبيقه في الجزائر ،من خلال دراسة قياسية ،وقد توصلت هذه الدراسة الى ان معدلات التضخم تتأثر بشكل كبير بالكتلة النقدية و سعر الصرف و معدل الفائدة ،ام بالنسبة لعدم ظهور المتغيرات الاقتصادية الأخرى كمعدل النمو و الانفاق الحكومي يرجع الى ان هذه المتغيرات لا تؤثر في معدلات التضخم.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

أجريت العديد من الدراسات والبحوث من قبل الباحثين الأجانب، حول هذا الموضوع والعوامل المؤثرة فيه، ومن اهم هذه الدراسات السابقة نجد:

الفرع الأول: دراسة (Altowaijri 2011)،**حول محددات التضخم في المملكة السعودية** ،وقد تم معالجة هذه الدراسة تحت الإشكالية التالية :فيما تتمثل العوامل المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية ،وقد هدفت هذه الدراسة الى البحث في العوامل الداخلية و الخارجية المسببة للتضخم في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1996-2010 ،وقد توصلت هذه الدراسة الى ان العوامل الخارجية هي المصدر الرئيسي للتضخم في التضخم السعودي بسبب انفتاحه على العالم الخارجي ،و استيراد معظم السلع من الخارج ،في حين ان عرض النقود لم يكن له اثر على معدل التضخم بسبب ارتباط الريال السعودي بالدولار الأمريكي ،وهو ما أدى الى اضعاف السياسة النقدية المحلية.

الفرع الثاني: دراسة (2011Fatukasi)، **حول محددات التضخم في نيجيريا**، وقد تم معالجة هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية: فيما تتمثل العوامل المحددة للتضخم في نيجيريا، و كان الهدف من هذه الدراسة البحث عن محددات التضخم في نيجيريا خلال الفترة 1981-2003، من خلال البحث عن المتغيرات التي تؤثر في التضخم، وخلصت الدراسة الى ان جميع المتغيرات المفسرة: عجز الموازنة عرض النقود معدل الفائدة سعر الصرف ذات تأثير موجب و معنوي على معدل التضخم في نيجيريا.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

تهدف الدراسة التي قمنا بها الى دراسة محددات التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال القترة (1990-2017)، وقد ركزنا على تطور واقع التضخم واختلاف مدارس الفكر الاقتصادي المفسرة لظاهرة التضخم، وهذا باختلاف وجهات نظر أصحاب النظريات.

فقد توصلت دراسة قديح الى وجود علاقة طردية بين معدلات التضخم وكل من النمو الاقتصادي وعرض النقود والعجز المالي ومعدل البطالة والانفتاح الاقتصادي وبينما علاقة عكسية مع كل من سعر الصرف والاستقرار السياسي وباقي المتغيرات الأخرى وهي الانفاق العام والمساعدات الدولية والدين العام ومعدل الفائدة لم يكن له أي تأثير مع معدل التضخم في فلسطين.

فيما يتعلق بدراسة العمر، فقد توصل الى عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التضخم المحلي ونظيره الخارجي، بينما ثبت وجود هذه العلاقة بين التضخم وبقية المتغيرات المتمثلة في المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي.

وفي هذا البحث كانت محاولة منا للتعرف على بعض الجوانب التي ربما غفل عنها الباحث

خاتمة الفصل الأول:

ان الوقوف على الإطار النظري لظاهرة التضخم يعتبر من الأمور الضرورية وهذا راجع الى أهميته الكبيرة في اقتصاديات الدول.

لهذا جاء هذا الفصل ليقدم كمرحلة أولى المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، فتعددت التعاريف التي تناولت ظاهرة التضخم لتشير في مجملها الى ان التضخم هو حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار الناتجة عن زيادة التكاليف او الطلب عليها، كما تنوعت أنواع التضخم وتوصلنا الى انه يوجد طرق كثيرة لقياس معدل التضخم وانه للحد من ظاهرة التضخم يجب اتباع إجراءات وسياسات مالية وأخرى نقدية.

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للتضخم في الفصل الأول سيتم التطرق في هذا الفصل الى دراسة واقع التضخم في الجزائر و تحليل تطور كل من التضخم و محدداته المتمثلة في الكتلة النقدية ، حجم الواردات و سعر الصرف للفترة (1990-2017)،كما سيتم بناء نموذج قياسي لتأثير تلك المحددات على التضخم في الجزائر لفترة الدراسة معتمدين على نموذج

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: التضخم في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل تطور محددات التضخم في الجزائر خلال(1990-2017).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال(1990-2017).

المبحث الأول: التضخم في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الظاهرة التضخمية امرا معقدا في الجزائر نظرا لتعدد أسبابها الداخلية والخارجية، بالإضافة الى الاثار على الاقتصاد الجزائري، لذا سنحاول دراسة واقع التضخم في الجزائر للفترة (1990-2017) التي عرفت تغيرات كثيرة لأسباب عديدة سنتطرق اليها.

لهذا قمنا بتقسيم هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال(1990-2017)

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

المطلب الثالث: اثار التضخم في الجزائر

المطلب الأول: تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر

لقد عرفت معدلات التضخم تذبذبات معتبرة وذلك منذ سنة 1990الى غاية سنة 2017، ويمكن تقسيم فترات تطور معدلات التضخم في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

1-المرحلة الأولى من 1990 إلى 1995: لقد شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال هذه الفترة مستويات مرتفعة جدا، حيث أخذت في الارتفاع من 16.6% سنة 1990 إلى 31.7% سنة 1992 كأقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة، و ذلك تزامنا مع تسارع عملية تحرير الأسعار سنة 1989 وكذلك كون السلطات قامت بدعم النشاط الاقتصادي بإتباع سياسة مالية توسعية في ذلك الوقت ما أدى لحدوث عجز في ميزانية الدولة، و من اجل تغطية هذا العجز لا بد من اللجوء أي الإصدار النقدي، كما عرفت سنة 1993 انخفاضا في معدلات التضخم وصل إلى 20.5 ويرجع ذلك إلى استقرار مستويات الطلب الكلي، كما عرف معدل التضخم ارتفاعا خلال سنتي 1994 و 1995 بمعدل 29% و 29.8 %على التوالي .

ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الشكل رقم(02):

الشكل رقم02: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال (1990 -1995)

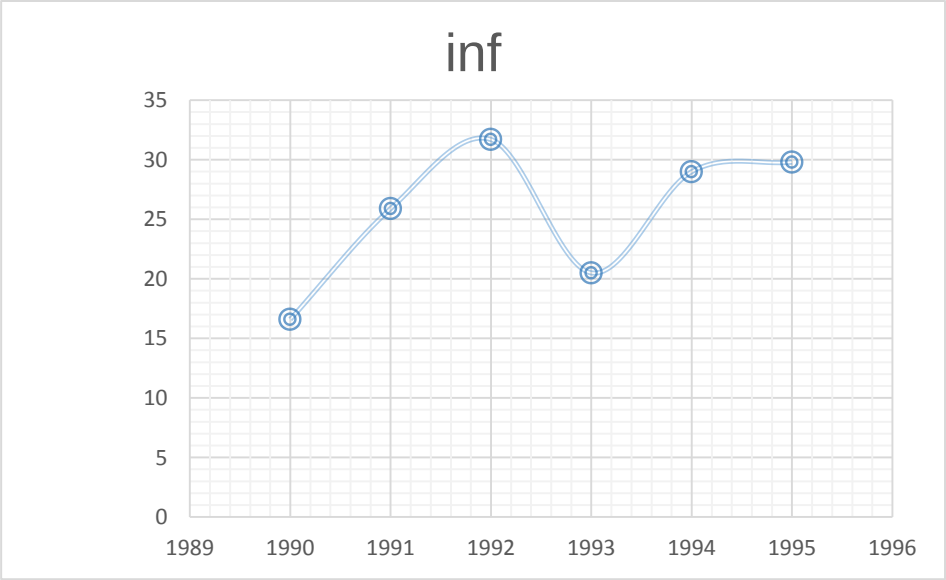

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

2 –المرحلة الثانية من 1996 إلى 2000: عرفت هذه الفترة انخفاضا واضحا في معدلات التضخم مقارنة بالفترة التي سبقتها والسبب في ذلك يعود إلى نجاح برنامج الإصلاح بداية من عام 1996 الذي كان هدفه استقرار الأسعار، حيث بلغ معدل التضخم 18.7 %سنة 1996، وظل في الانخفاض ليصل إلى 0.34 %سنة 2000 كأدنى معدل على طول فترة الدراسة.

ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الشكل رقم(03):

الشكل رقم 03: تطور معدل التضخم خلال في الجزائر(1996–2000)

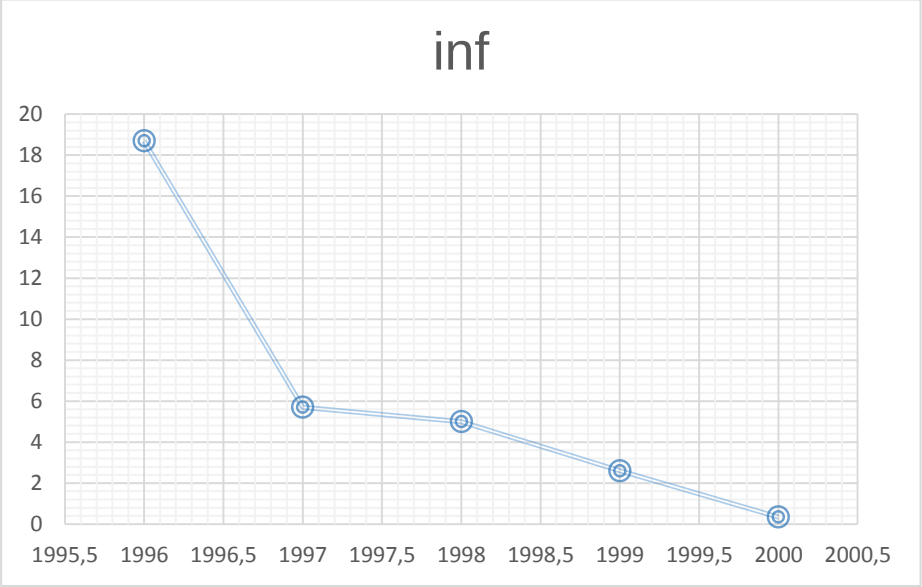

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

المرحلة الثالثة من 2001 إلى 2017: في هذه الفترة معدل التضخم سرعان ما عاد للارتفاع وذلك يفسر أساسا بالسياسة المالية التوسعية التي تم انتهاجها من طرف الحكومة حتى عام 2009 مما أدى إلى تزايد نفقات الموازنة، وسجل التضخم انخفاضا سنة 2002 حيث بلغ 1.4% ثم عاود الارتفاع إلى 4.3 %و4 %سنة 2003 و2004 على التوالي، نتيجة لارتفاع نفقات الدولة في إطار الحد الأدنى للأجور، ونتيجة الصرامة في تطبيق السياسة النقدية سجل انخفاضا نسبيا بين 2005 و2007 ولكن ارتفع سنتي 2008 و2009.

كما سجل معدل التضخم اعلي مستوى بمعدل 8.89 %سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي سجلت معدل 4.5% لسببين هما النمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية، ثم انخفض معدل التضخم في الثلاث سنوات التالية وهذا ما يدل على محاولات البنك المركزي لضبط معدلات التضخم، لكن انخفاض سعر النفط سنة 2015 أدى إلى وقوع الجزائر في ضرر مما زاد العجز أكثر في الميزانية، اين عمدت الحكومة تخفيض قيمة العملة من اجل جباية

بترولية أكبر، والانخفاض في العملة من شانه رفع معدلات التضخم، فبلغ 6.4% سنة 2016، ثم انخفض بشكل طفيف ليبلغ 5.9 سنة 2017.

ويمكن توضيح تطور معدل التضخم خلال هذه الفترة من خلال الشكل رقم (04):

الشكل رقم 04: يوضح تطور معدل التضخم خلال في الجزائر 2001- 2017

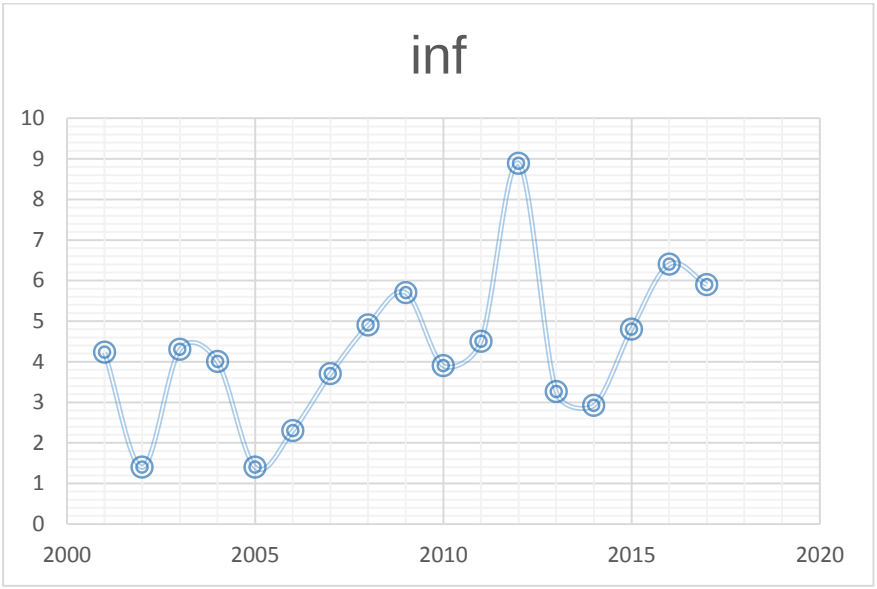

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم 01

المطلب الثاني: أسباب التضخم في الجزائر

يكون الأمر معقدا عند دراسة أسباب التضخم لبلد ما لما يستلزمه من التعمق والتحليل الدقيق للميكانيزمات التي تحرك الاقتصاد الوطني، ويمكن تحليل ومناقشة أهم أسباب التضخم في الجزائر إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية.

الفرع الأول: الأسباب الداخلية للتضخم في الجزائر

يرى بعض المحللين الاقتصاديين بان أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

1-**ارتفاع التكاليف:** من أهم أسباب ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع [1].

[1] معمري ليلى، **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، مالية ونقود، جامعة يحي فارس المدية_ الجزائر،2013_2014، ص 126.

2-**عجز الميزانية:** ما يميز نفقات الميزانية في الجزائر أنها في تزايد مستمر مقابل الإيرادات المحددة، ولذلك تلجا الدولة لتغطية هذا العجز المسجل إلى الإصدار النقدي الذي لا يقابله أي إنتاج حقيقي، وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم [1].

3-**التوسع النقدي غير المراقب:** من اجل تحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة تطلبت سياسة التنمية في الجزائر أموالا باهظة مما دفع باللجوء إلى الاقتراض وتوسيع الإصدار النقدي حتى بدون مقابل.

الفرع الثاني الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر

في دراسات متعددة وجد آن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الخارجية من شانه أن يزيد في حدة التضخم ويمكن حصر الأسباب الخارجية للتضخم في الجزائر فيما يلي:

أولا -سعر الصرف وتخفيض العملة الوطنية: يؤثر سعر الصرف على معدلات التضخم وذلك باعتباره أداة تربط بين الاقتصاد الوطني من خلال سوق السلع ففي حال تغير سعر صرف العملة المحلية يكون هناك تأثير على مستوى الأسعار داخليا بغض النظر عن أنها منتجات مستوردة ام محلية.

يعتبر التخفيض في قيمة العملة على العموم كتضحية بالتدهور في قيمة النقود الوطنية مقابل الارتفاع في الأسعار الداخلية التي تفوق مستوى الأسعار الموجودة لدى شركاء الجزائر التجاريين في حالة سيادة نظام سعر الصرف الحر أو كما تقره نظرية تكافؤ القوة الشرائية.

ثانيا -التضخم المستورد إلى الجزائر: ينشا التضخم المستورد من ارتفاع أسعار الواردات التي تؤثر على الأسعار المحلية فعلى اعتبار أن الجزائر بلد يعتمد في صادراته على منتج واحد وهو البترول، في حين انه يستورد معظم السلع الأخرى فقد شكل قناة هامة لنقل التضخم العالمي إلى الاقتصاد الوطني .

فالتضخم المستورد في الجزائر يعتبر إما تضخما بواسطة الطلب تغذيه المداخيل الموزعة بعد عملية التصدير، حيث يلبي الطلب الكلي الداخلي المتزايد عن طريق اللجوء للاستيراد لسد العجز الموجود في العرض الكلي المحلي، او تضخما بالتكاليف محملا في سعر المستوردة المستعملة في عملية الإنتاج او الاستهلاك يتجلى ذلك من خلال صادرات وواردات الاقتصاد الجزائري[2].

[1] عبد الله قوري يحيى، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970_2012**، مجلة الباحث المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 14، الجزائر 2014، ص 86.

[22] عبد الجليل شلق، استخدام **أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر 1990_2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 138.

المطلب الثالث: أثار التضخم في الجزائر

إن التضخم يترتب عليه أثارا عديدة تنعكس على الاقتصاد القومي ككل، وهناك إجماع في الرأي على أن التضخم له أثارا سلبية في اغلب الأحيان.

الفرع الأول: أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يعتبر التضخم المحلي السبب الرئيسي لازمة ميزان المدفوعات الجزائري وذلك راجع لزيادة الطلب الكلي، داخل الدولة والتي لا يسايرها زيادة كافية من الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى كميات السلع التي كانت تصدر للخارج سوف تستهلك محليا، ونقص الصادرات هنا يؤدي إلى تفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الثاني: أثر التضخم على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية:

هذا راجع لعنصر المخاطرة وعدم ثقة المستثمرين، إضافة إلى أن التضخم المحلي دفع السلطات لتشديد الرقابة على النقد الأجنبي وهو ما كان حاجز أمام تدفق موارد الاستثمار الأجنبي [1].

الفرع الثالث: أثر التضخم على الاستهلاك والادخار

بالنسبة للاستهلاك أدت الضغوطات التضخمية الى ارتفاع الاستهلاك المطلق وانخفاض الاستهلاك الحقيقي وذلك راجع لأسباب منها انخفاض حجم المعروضات، وخفض أو إلغاء دعم بعض المواد.

بالنسبة للادخار فان نقص السلع الاستهلاكية أدى بالعائلات الجزائرية إلى التوجه للأسواق من اجل شراء سلع بكميات تفوق احتياجاتهم من اجل تخزينها، ما زاد من تفاقم وضع الأسعار، واتجهت الفئات الأكثر دخلا إلى شراء المعادن النفيسة والأراضي والمساكن ما جعل أسعارها تتجه نحو الارتفاع[2]

[1] رفيق ساعد، **تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990_2005، مذكرة** مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2008-2009، ص 152.

[2] صغيري فاطمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال 1970_2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 83.

المبحث الثاني: تحليل تطور محددات التضخم في الجزائر خلال (1990-2017)

تشير العديد من الدراسات التي اجراها الباحثين ان المتغيرات الاقتصادية الكلية لها تأثير على معدل التضخم ومن هذه المتغيرات نجد الكتلة النقدية، حجم الواردات، وقبل الخوض في دراسة العلاقة التي تربط بين التضخم وتلك المتغيرات الاقتصادية، يجب أولا تحليل تطور كل تلك المتغيرات على حدا.

وعليه قمنا بتقسيم هذا المبحث الى المطالب التالية:

المطلب الأول: تطور عرض النقود في الجزائر للفترة 1990-2017

المطلب الثاني: تطور حجم الواردات في الجزائر للفترة 1990-2017

المطلب الأول: تطور عرض النقود في الجزائر للفترة 1990-2017

تعبر الكتلة النقدية عن كل وسائل التداول والقرض الموجودة في وقت معين لدى الإفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك.

الشكل رقم 05: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال(1990-2017)

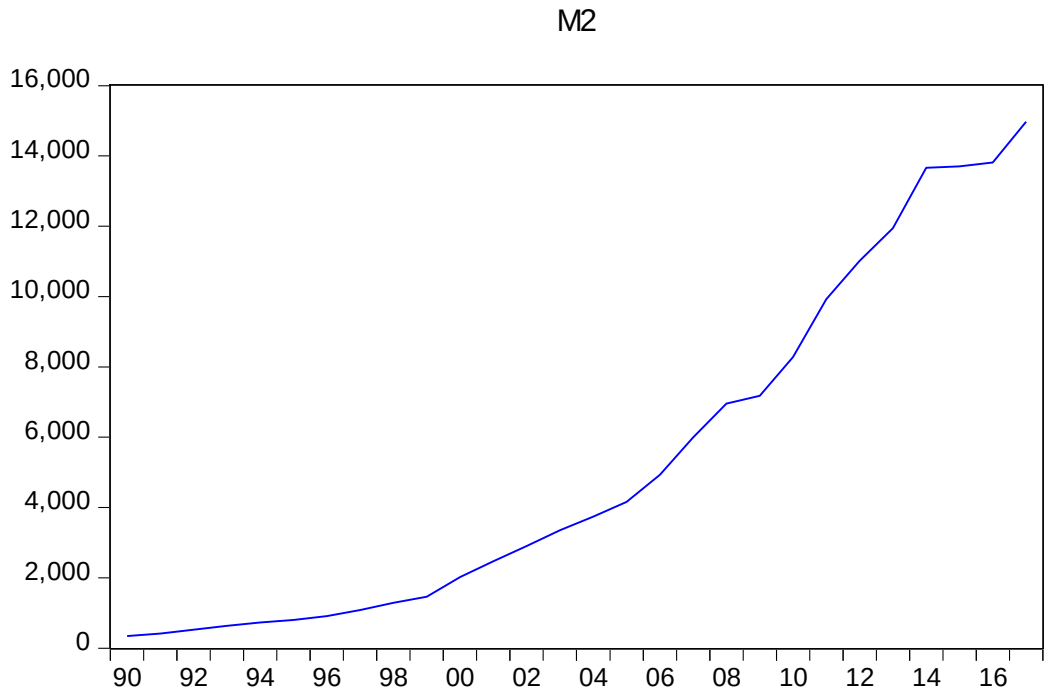

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)و برنامج Eviews10

يظهر لنا من خلال الملحق رقم (01) والشكل أعلاه أن الكتلة النقدية (العرض النقدي) في تزايد مستمر، حيث كانت قيمة الكتلة خلال سنة 1990 تساوي 343.32 مليار دج ثم قفزت نوعا ما سنة 1997 الى 1085.91 مليار دج أي تضاعفت القيمة بمقدار 3 مرات ويرجع السبب الرئيسي لذلك إلى برامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر، واستمرت الزيادة بوتيرة متسارعة ففي سنة 1998 وصلت إلى 1287.87 مليار دج وهي السنة التي انتهت فيها برامج التعديل الهيكلي في الجزائر.

بقيت الكتلة النقدية تواصل الارتفاع بنسبة جيدة لتصل سنة 2014 الى 13663.9 مليار دولار وهذا راجع إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اقره الرئيس سنة 2001، لكن سنتي 2015و 2016 الارتفاع كان بطيئا جدا بسبب الأزمة آنذاك، وقد استمر الارتفاع حتى سنة 2017.

المطلب الثاني: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

تمثل الواردات كل السلع المستهلكة داخل الوطن والتي تكون منتجة في العالم الخارجي، وهي تتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الداخلية للاقتصاد المحلي.

الشكل رقم 06: تطور حجم الواردات في الجزائر خلال 1990-2017

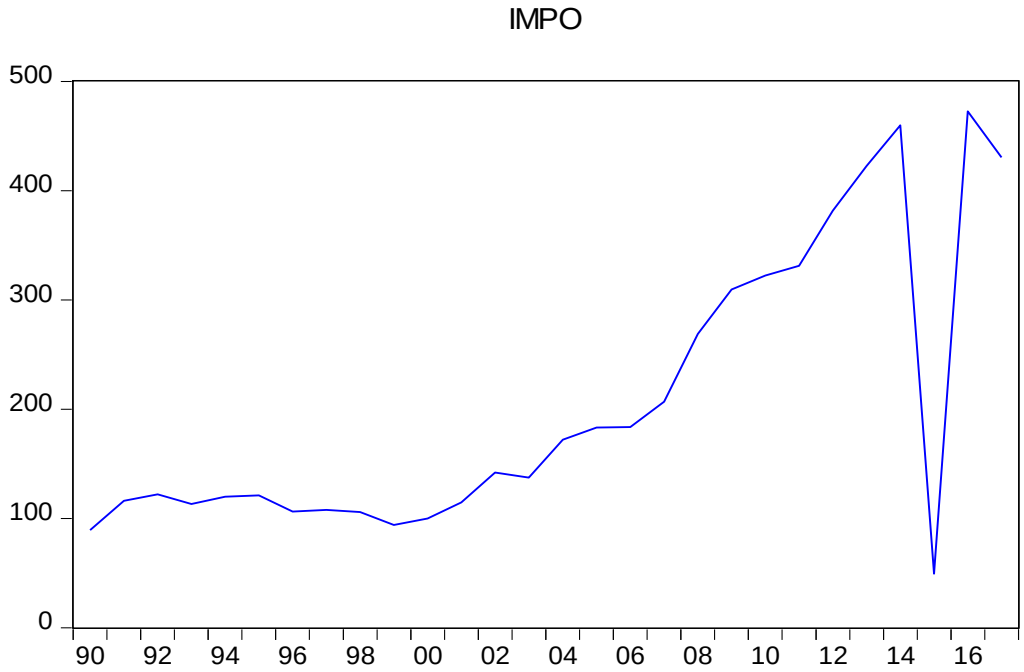

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) وبرنامج Eviews10

يظهر لنا من خلال الملحق رقم (01) والشكل البياني أعلاه ان حجم الواردات منذ سنة 1990 ظل يسجل ارتفاعا وذلك بسبب ادخال نظام الامتياز سنة 1990 الذي ساعد تفتيت احتكار الاستيراد والى تحسين العرض وتوفير خدمات ما بعد البيع داخل الاقتصاد الوطني، كذلك ارتفاع قيمة الواردات راجع الى برنامج الإصلاح الاقتصادي، وقد سجلت الواردات ارتفاعا على طول فترة الدراسة ما يدل على ان الواردات الجزائرية تتميز بالنمو المستمر ولو كان ذلك بنسب متفاوتة.[1]

[1] خليد علي، مدياني محمد، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)**، مجلة الحقيقة ،العدد 28 ،جامعة ادرار، الجزائر، ص 406.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

بعد الدراسة التحليلية لكل من التضخم والعرض النقدي وحجم الواردات في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، سيتم في هذا المبحث إعطاء نمذجة قياسية لمحددات التضخم في الجزائر، وفق البيانات الإحصائية من سنة (1990-2017).

ولهذا الغرض تم تقسيم هذا المبحث الى:

المطلب الأول: الجانب النظري القياسي للدراسة

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية

المطلب الأول: الجانب النظري القياسي للدراسة

لتحليل العلاقة بين التضخم ومحدداته المتمثلة في العرض النقدي وحجم الواردات استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة غير الخطية.

أولا: التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة:

1ـ متغيرات الدراسة :

. معدل التضخم (INF): كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي الى الزيادة في المستوى العام للأسعار.

. العرض النقدي (M2)**:** عرض النقود بمفهومه الواسع يتكون من التحصيلات النقدية والايداعات البنكية واشباه النقود (ودائع لأجل).

. الواردات (IMP)**:** هو كل ما يتم تزويد السوق المحلي به من سلع وخدمات مستوردة أي قادمة من الخارج لتغطية حاجة السوق من نقص في سلعة ما.

2ـ حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على 3 مؤشرات للاقتصاد الجزائري والمتمثلة في: **معدل التضخم (INF)، العرض النقدي بالمفهوم الواسع** (M2)، **الواردات** (IMP). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذه المؤشرات خلال الفترة (1990 ـ 2017).

ثانيا: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

1ـ مصادر البيانات : تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (معدل التضخم (INF) ، **العرض النقدي بالمفهوم الواسع** (M2)، **حجم الواردات** (IMP))، من الجهات المتخصصة مثل: صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1990 ـ 2017).

2ـ معالجة البيانات : لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

ثالثا: نموذج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهجية حديثة، وهي منهجية ARDL الذي طورها كل من:
Shinand and Sun(1998)، Pesaran (1997)، Pesaran et Al (2001).

إذ أن نموذج ARDL يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام، كما أن نموذج الـ ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل، وأن اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير، لذا يعتبر نموذج الـ ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث و البالغة 28 مشاهدة ممتدة من عام 1990 إلى 2017.

نموذج ARDL يمكننا من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية،

تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المديين الطويل و القصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. و أيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المديين القصير و الطويل.

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في إتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقراريه السلاسل الزمنية: اختبار جذور الوحدة للاستقرار
- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds.
- تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.
- تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ARDL ـ ECM
- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات.

1ـ اختبار استقراريه السلاسل الزمنية : اختبار جذور الوحدة للاستقرار :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها. لقد تم استخدام اختبار ديكي ـ فوللر المطور واختبار فيليب بيرون، لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية في جميع متغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بان المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي انه غير مستقر مقابل الفرضية البديلة بان المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر.

2ـ منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

سوف نستخدم هنا أيضا منهجية ARDL التي طورها كل من Shinand1998 and Sun و Pesaran 1997 تقوم هذه الدراسة باستخدام هذا النموذج في إطار منهج الحدود Bounds test ويعود السبب في اختيار هذا النموذج مقارنة بغيره من الطرق الأخرى لاختبار التكامل المشترك، كطريقة داربن واتسون CRDW Test أو طريقة جوهانسن Johansen Test Cointegration في إطار نموذج VAR أو طريقة انجل جرانجر ذو الخطوتين Engle Granger، إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية وسكونها و منه فإن اختيار طريقة Pesaran باستخدام منهج الحدود تعّد الأفضل. حسب، Pesaran فإن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين. حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في: أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I (2)، كما أن طريقة Pesaran تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك. ولاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار (UCEM) يقدم كل من Pesaran et al نموذج حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود.

يتضمن اختبار نموذج ARDLفي الأول اختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، وإذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل بعدها إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير. ولأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F) من خلال اختبار (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = B_4 = B_5$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq B_4 \neq B_5$$

3ـ تقدير نموذج التوازن في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL:

بعد التأكد من وجود فقط علاقة وحدة التكامل المشترك بين المتغيرات يتم قياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL، و تتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل، وقد اعتمدنا على فترات التباطئ وفق معيار (Schwarz Bayesian Criterion) بالنسبة للنموذج محل الدراسة. وقبل اعتماد نموذج ARDL المختار بواسطة SBC لاستخدامه في تقدير نموذج الأجل الطويل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك بإجراء الاختبارات التشخيصية التالية:

. اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقيBG

. اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي ARCH

. اختبار التوزيع الطبيعي لأخطاء العشوائية Jarque – Bera

. اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر منحيث الشكل الدالي لهذا النموذج Ramsey Reset.

4ـ تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ARDL ـ ECM:

لغرض قياس العلاقة قصيرة الامد، يتم استخدام نموذج تصحيح الخطأ، حيث ان هذا النموذج له ميزتان:

الأولى:هي قياس العلاقة قصيرة الأمد و الثانية: هي أنهيقيس سرعة التعديل لإعادةالتوازن في النموذج الديناميكي.

5ـ اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات Stability Test:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة CUSUM of Squares ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما: تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد. وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من: CUSUM وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 95%. (طالبي، برقوقي، 2015، 13 ـ 23).

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة القياسية:

1. اختبار جذر الوحدة: يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم: اختبار فيليبس بارون، و الجدول رقم (01) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

الخصائص / المتغيرات	P.P		intercept	Pr	Trend and intercept	Pr	None	Pr
LINF	I(0)	t	-1.765473	0.3887	-1.833019	0.6604	280.0017	0.6744
	I(1)	t	-6.319867	0.0000	-11.42699	0.0000	-6.182734	0.0000
LM2	I(0)	t	-3.045024	0.0433	0.481510	0.9986	6.174243	1.0000
	I(1)	t	-3.077319	0.0409	-4.032817	0.0202	-2.247844	0.0263
LIMP	I(0)	t	-0.301564	0.9123	-1.381782	0.8433	2.749501	0.9977
	I(1)	t	-4.111804	0.0039	-4.190564	0.0144	-3.747880	0.0006

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة ويمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذه المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة(1)I، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، و عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، و نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، و يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود.

(M. HASHEM PESARAN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J. SMITH, 2001, 300)

والجدول رقم (03) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (03): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		1%	5%	10%
6.027973	الحد الأدنى I(0)	5.15	3.79	3.17
	الحد الأعلى I(1)	6.36	4.85	4.14

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتبين من الجدول رقم (03) أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل عدم وجود حد ثابت واتجاه عام للدالة، ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بأن معدل التضخم كل من: حجم العرض النقدي بالمفهوم الواسع، وحجم الواردات أو حجم الاستيرادات، هي متغيرات متكاملة معا، ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5% و10 %.

3. تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك:

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل المرونات. و في هذا الإطار فإن النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار (AIC) هو النموذج ARDL(2,2,0)، حيث تم تحديد أقصى عدد فترات الإبطاء بـ: فترتين، و بالتالي تم اختيار النموذج ARDL(2,2,0) لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، كما يوضحه الشكل رقم (07):

الشكل رقم (07): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل

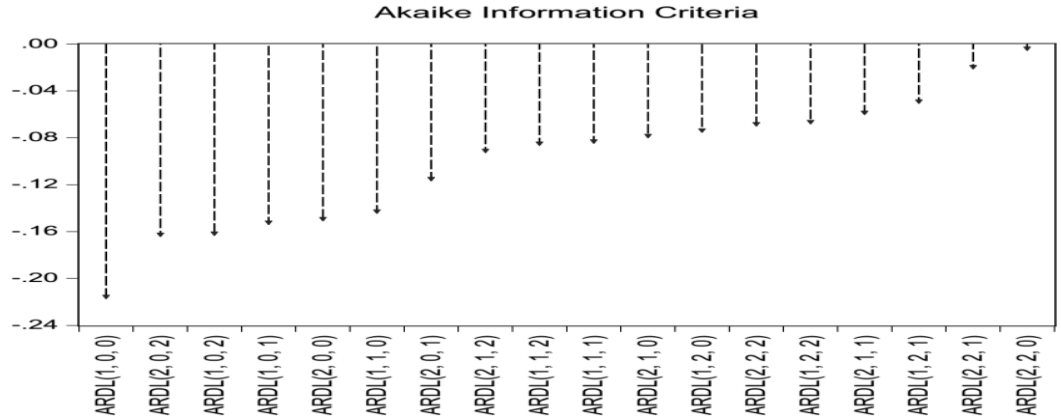

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

باستخدام المعيار (AIC)، كما هو موضح في الشكل أعلاه، تم اختيار النموذج ARDL(2,2,0)، لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، إذ يتضح من الجدول رقم (04) نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10 موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك

المتغيرات	المعلمات المقدرة		الاحتمال.Prob
LM2	−1.512603		0.0000
LIMP	2.323867		0.0000
C	−1.227348		0.0151
R^2	0.764185	DW	2.158609

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية: $\mathrm{LINF} = -1.512603LM2 + 2.323867LIMP - 1.227348$

من خلال الجدول رقم (04)، نجد أن المرونات المقدرة كلها جاءت معنوية، لتدل على القدرة التفسيرية للمحددات المقترحة لمعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 ـ 2017)، حيث نجد أن 76% من التغير في في معدل التضخم في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في: العرض النقدي بالمفهوم الواسع، وحجم الاستيرادات. وهي نسبة مرتفعةً تدل على جودة توفيق النموذج، رغم أن نتائج هذا النموذج تتعارض إلى حد ما مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

تؤدي زيادة العرض النقدي بالمفهوم الواسع بـ: 1% إلى انخفاض معدل التضخم في الجزائر بـ: 1.5%، بينما زيادة حجم الاستيرادات بـ: 1% تؤدي إلى زيادة معدل التضخم في الجزائر بـ: 2.3%.

. معدلات التضخم تتأثر بشكل عكسي مع العرض النقدي بقيمة −1.51 ،وبشكل إيجابي مع حجم الاستيرادات بقيمة 2.32

4.الاختبارات التشخيصية:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدىَ ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول رقم (05) الاتي:

الجدول رقم (05): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.550649	0.4659
	Chi-Square	0.659294	0.4168
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.567128	0.456775
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.000239	0.9878
	Chi-Square	0.000259	0.9872
استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	1.213195	0.2379
	F-statistic	1.471841	0.2379

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال الجدول رقم (05)، نلاحظ أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعا معتدلا، وتباينها ثابت، فضلا عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية، إذ تشير إحصائية LM(BG) إلي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر. كذلك تشير إحصائية (JB) إلي عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذجين محل التقدير، كما تشير إحصائية (Ramsey-Reset) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم. وترتيباً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذه النماذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

5. تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين معدل التضخم في الجزائر ومحدداته في الأجل القصير، باستخدام نموذج ARDL(2,2,0)، كما يتضح من الجدول رقم (05) إن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، فضلا عن ارتفاع قيمته، إذ بلغت (0.830183-)، أي أنه خلال سنة و ربع يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل)، وأن كل المحددات المقترحة للتضخم في الجزائر لها أثر معنوي في الأجل القصير، و في حقيقية الأمر العلاقة في الأجل الطويل هي التي يعتمد عليها في دراسة العلاقات بين معدل التضخم والمتغيرات المستقلة لإثبات فرضيات البحث لأن العلاقة قصيرة الأجل قد تنحرف أو تتذبذب فالمهم هو العودة إلى التوازن أي العلاقة في الأجل الطويل.

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

المتغيرات	المعلمات المقدرة		الاحتمال .prob
LM2	−1.255737		0.0015
LIMP	1.929234		0.0021
$CointEg(-1)$	−0.830183		0.0002
R^2	0.440170	DW	2.158609

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، نجد بأن:

. العرض النقدي بالمفهوم الواسع في الجزائر يؤثر في معدل التضخم، إذ أن زيادة العرض النقدي بالمفهوم الواسع واحد بـ: 1% يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم بـ: 1.25% وقد جاءت هذه النتيجة معارضة مع النظرية النقدية.

. حجم الاستيرادات يرتبط ارتباطا طرديا مع معدل التضخم في الجزائر، إذ أن حجم الاستيرادات بـ: 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ: 1.9% وقد جاءت هذه النتيجة مطابقة مع النظرية النقدية.

. معدلات التضخم تتأثر بشكل عكسي مع العرض النقدي بقيمة −1.25 ،وبشكل إيجابي مع حجم الاستيرادات بقيمة 1.92.

. حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، كما أن قيمته مرتفعة حيث بلغت 83%، مما يدل على أن تصحيح اختلال الأجل القصير يكون بعد سنة وربع ((1.20=0.830183/1.

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)، و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (08): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM

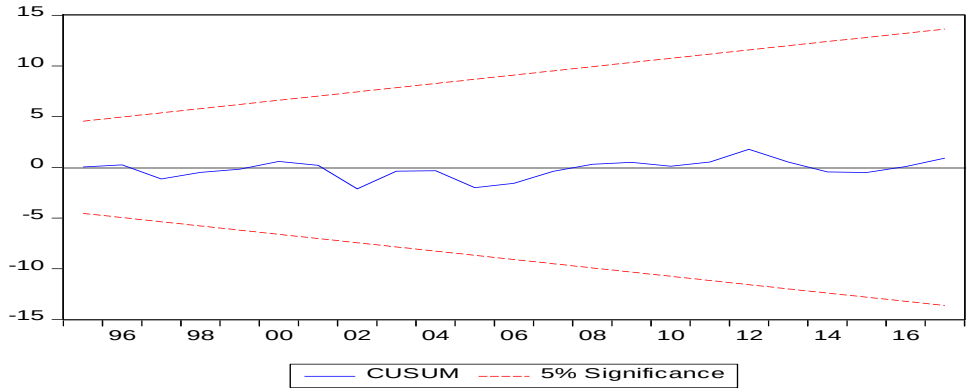

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

الشكل رقم (09): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUMSQ

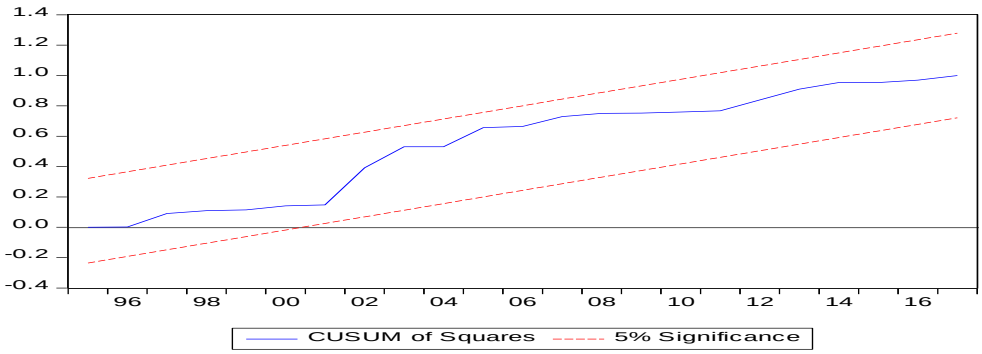

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

خاتمة الفصل الثاني:

حاولنا في هذا الفصل دراسة قياس أثر كل من العرض النقدي وحجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990-2017) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، حيث قمنا بتشريح واقع تطور التضخم في الجزائر و تحليل تطور محددات التضخم ، كما قمنا بتقديم تعريف مختصر لمتغيرات الدراسة المتمثلة في التضخم العرض النقدي و حجم الواردات ، ثم استعرضنا الطرق و الأدوات المستعملة في دراستنا فتمثلت في اختبارات الاستقرارية و اختبارات التكامل المشترك ،ومن خلال كل هذه المعطيات قمنا في مطلب اخر باستعراض اهم النتائج المتوصل اليها بحيث توصلنا الى ان متغيرات الدراسة مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى و هو ما سمح لنا بإجراء التكامل المشترك فأفرزت الدراسة انه يوجد اثر سالب للعرض النقدي و اثر موجب لحجم الواردات على التضخم في الجزائر.

الخاتمة العامة:

تعد ظاهرة التضخم من اهم الظواهر الاقتصادية من أخطر الظواهر على الاقتصاد الجزائري، ومن اجل فهمها يجب علينا دراسة تطورها والوقوف عند الأسباب المؤدية اليها والاثار التي ترتب على التضخم على الاقتصاد وذلك انطلاقا من اهم التحليلات الفكرية لاهم المدارس الاقتصادية، والتضخم يؤثر فيه متغيرات اقتصادية سواء بالإيجاب او بالسلب، لذا تناولنا في هذه الدراسة جانبا من العلاقة بين التضخم والمتغيرين اللذان قمنا باختيارهما المتمثلان في العرض النقدي وحجم الواردات.

ومن اجل الوصول الى اهداف الدراسة كان يجب علينا تقديم الجانب النظري للتضخم، حيث حاولنا تسليط الضوء على مفاهيم عامة للتضخم وعرض اهم النظريات التي تطرقت لهذه الظاهرة وفسرت محدداته.

وفي الأخير ولبلوغ الهدف المنشود من هذه الدراسة وهو معرفة محددات التضخم التي تؤثر فيه في الجزائر، قمنا بإسقاط جوانب نظرية لعلم الاقتصاد القياسي على التضخم في الجزائر وذلك لمحاولة معرفة أثر المتغيرات على التضخم حيث استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

ومن خلال دراستنا اتضح وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين معدل التضخم والعرض النقدي، وكذلك بين معدل التضخم وحجم الواردات في الاقتصاد الجزائري.

1. اختبار الفرضيات:

لقد تم التطرق في مقدمة الدراسة الى مجموعة من الفرضيات، فبعد اختبارها تم التوصل الى ما يلي:

الفرضية الأولى: لقد ترك التضخم اثارا متعددة في الاقتصاد الجزائري.
نقول بان هذه الفرضية صحيحة اين تبين ان هناك اثارا للتضخم في الاقتصاد الجزائري كاثار على الاستهلاك والادخار.

الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعرض النقدي على التضخم عند مستوى معنوية 5

نقول بان هذه الفرضية صحيحة حيث بعد الدراسة القياسية تبين وجود أثر سالب للعرض النقدي على التضخم في الجزائر أي وجود علاقة عكسية بينهما.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الواردات على التضخم عند مستوى معنوية 5

نقول بان هذه الفرضية صحيحة حيث بعد الدراسة القياسية تبين وجود أثر موجب لحجم الواردات على التضخم في الجزائر أي وجود علاقة طردية بينهما.

2. التوصيات:

لخصنا من خلال بحثنا هذا الى مجموعة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ينبغي البحث عن تنمية الاقتصاد الوطني وذلك من خلال الاهتمام بالمشروعات الخاصة بالسلع التي يوجد بها قصور في العرض النقدي.

- ضرورة ممارسة وتنفيذ السياسة النقدية بما يضمن التحكم الفعال في ضبط العرض النقدي وذلك من صلاحيات البنك المركزي.

- تشجيع الاستثمارات من خلال القضاء على العوائق التي تقف حائلا دون تحقيق ذلك والمتمثلة في احتكار بعض النشاطات.

- التوقف عن أي اصدار للنقود بدون مقابل.

- الرقابة على المستوى العام للأسعار.

-الرقابة على الجهاز المصرفي.

-ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية والتي تقوم بالتنبؤ بالظواهر الاقتصادية.

-ضرورة إيجاد نموذج قياسي يعكس ارتباط التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية.

3. افاق البحث:

وفي الأخير يمكن القول ان هذه الدراسة ماهي الا محاولة واكيد انها لن تخلو من النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع جدا للدراسة والتعمق، وفي هذا الصدد يمكننا ان نقترح ما يلي:

- أثر التضخم على الاقتصاد الوطني.

- تحليل العلاقة بين التضخم ومتغيرات الاقتصاد الكلي.

- دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم.

قائمة المراجع:

1 -الكتب:

- اياد عبد الفتاح نسور، **المفاهيم والنظم الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، عمان2013.
- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ **الاقتصاد**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006.
- خالد احمد سليمان، **شبكة التضخم وأثره على الدين**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى2008 .
- سعيد سامي الخلاق، **النقود والبنوك والمصارف المركزية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان2016.
- صبحي تادرس قريصة، احمد رمضان نعمة الله، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الدار الجامعية بيروت، لبنان ،2006.
- ضياء مجيد الموسوي، **اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة** شباب الجامعة، مصر،2008.
- ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد النقدي**، شباب الجامعة الإسكندرية، مصر 2002.
- غازي حسين عناية، **التضخم المالي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.
- مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والترويع، القاهرة، مصر، 2003.
- محمد سريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2008.
- محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف، دار** النهضة العربية، بيروت، لبنان ،2002.
- محمود حسين الوادي واخرون، **الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، طبعة ثانية، عمان 2010.
- وضاح نجيب رجب، **التضخم الكساد (الأسباب والحلول) وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي**، دار النفائس للنشر والتوزيع –الأردن–الطبعة الأولى.

2-المجلات:

- احمد عبد اللطيف سالم مشعل، دراسة **اقتصادية لتقدير أثر التضخم على أداء القطاع الزراعي المصري**، المجلد السابع والعشرون، العدد الثاني 2017.
- بن نافة نصيرة، دور **السياسة النقدية في معالجة التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2017)**، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، العدد 7 ،2016.
- خليد علي، مدياني محمد، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)**، مجلة الحقيقة، العدد 28، جامعة ادرار، الجزائر.

- عبد الله قوري يحيى، **محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970_2012**، مجلة الباحث المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، العدد 14، الجزائر 2014.

3-المذكرات:

- بن بوزيان جازية، **التضخم الركودي في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2005-2006.
- بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- حسين رحيم، وظائف **النقد في الفكر الاقتصادي دراسة مقارنة بين الفكر الاقتصادي الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2001-2002.
- رفيق ساعد، **تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر 1990_2005، مذكرة** مقدمة لنيل شهادة ماجستير تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2008-2009.
- سعيد هتهات، **دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2005-2006.
- صافا محمد، إثر **ظاهرة التضخم على الاقتصاد دراسة اقتصادية وقياسية حالة الجزائر(1962-2007)**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة السانيا، وهران، الجزائر، 2009 2010،.
- صالحي طاووس، **مدى فعالية السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر العلوم التجارية، جامعة الجزائر،2014-2015.
- صغيري فاطمة الزهرة، **دراسة تحليلية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال 1970_2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير الاقتصاد الكلي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- طلحة محمد، **قياس أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (سعر الصرف، النمو الاقتصادي) بالجزائر**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد كمي، جامعة ابي بكر بالقايد، تلمسان –الجزائر-2019/2018.
- عبد الجليل شلق، استخدام **أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية _دراسة حالة الجزائر 1990_2009**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، .
- مرابط ساعد، **التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2017-2018.

- معمري ليلى، **دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال محاربة التضخم**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، مالية ونقود، جامعة يحي فارس المدية_ الجزائر،2013_2014.
- مقران عبير،**تحليل العلاقة الديناميكية بين معدل التضخم وسعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة1970 2016**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017-2018.
- منسل عبير، **تحليل محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000_2018**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، الجزائر 2019-2020.
- ناريمان حسام قديح، **محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني**، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين،2014-2015.

الملحق رقم (01): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990- 2017)

	Inf التضخم	M2عرض النقود	IMPOحجم الواردات
1990	0.166	343.32	89.32
1991	0.259	414.75	116.11
1992	0.317	523.18	122.12
1993	0.205	630.24	113.08
1994	0.29	732.32	119.91
1995	0.298	798.26	120.96
1996	0.187	912.44	106.16
1997	0.057	1085.91	107.83
1998	0.05	1287.87	105.84
1999	0.026	1463.35	93.96
2000	0.034	2022.5	100.00
2001	0.0423	2473.5	114.69
2002	0.014	2901.5	142.00
2003	0.043	3354.4	137.26
2004	0.04	3783	172.02
2005	0.014	4157.6	183.04
2006	0.023	4933.7	183.56
2007	0.037	5994.6	206.82
2008	0.049	6955.9	268.88
2009	0.057	7178.7	309.39
2010	0.039	8280.7	322.21
2011	0.045	9929.2	331.11
2012	0.0889	11015.1	381.68
2013	0.0326	11941.5	422.66
2014	0.0292	13663.9	459.69
2015	0.048	13704.5	493.35
2016	0.064	13816.3	472.42
2017	0.059	14974.6	430.85

المصدر: احصائيات مجمعة من الديوان الوطني للإحصاء

الملحق رقم (02): اختبار استقراريه حجم الواردات عند المستوى (قاطع)

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.301564	0.9123
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002114
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002545

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LIMP) Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:43
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	-0.008691	0.037515	-0.231667	0.8187
C	0.044941	0.085236	0.527258	0.6027

R-squared	0.002142	Mean dependent var	0.025310
Adjusted R-squared	-0.037772	S.D. dependent var	0.046909
S.E. of regression	0.047787	Akaike info criterion	-3.172931
Sum squared resid	0.057090	Schwarz criterion	-3.076943
Log likelihood	44.83457	Hannan-Quinn criter.	-3.144389
F-statistic	0.053670	Durbin-Watson stat	1.397033
Prob(F-statistic)	0.818682		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (03): اختبار استقراريه حجم الواردات عند المستوى (قاطع ومتجه)

Null Hypothesis: LIMP has a unit rootExogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.381782	0.8433
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001956
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001956

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LIMP) Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:44
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	-0.136260	0.098612	-1.381782	0.1798
C	0.272495	0.183376	1.485993	0.1503
@TREND("1990")	0.004328	0.003104	1.394539	0.1759

R-squared	0.076939	Mean dependent var	0.025310
Adjusted R-squared	0.000017	S.D. dependent var	0.046909
S.E. of regression	0.046909	Akaike info criterion	-3.176772
Sum squared resid	0.052811	Schwarz criterion	-3.032790
Log likelihood	45.88643	Hannan-Quinn criter.	-3.133959
F-statistic	1.000218	Durbin-Watson stat	1.332000
Prob(F-statistic)	0.382620		

الملحق رقم (04): اختبار استقراريه حجم الواردات عند المستوى (عدم وجود قاطع و متجه)

Null Hypothesis: LIMP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.749501	0.9977
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002138
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002138

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LIMP) Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:45
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LIMP(-1)	0.010974	0.003991	2.749501	0.0107

R-squared	-0.008954	Mean dependent var	0.025310
Adjusted R-squared	-0.008954	S.D. dependent var	0.046909
S.E. of regression	0.047119	Akaike info criterion	-3.235947
Sum squared resid	0.057725	Schwarz criterion	-3.187953
Log likelihood	44.68528	Hannan-Quinn criter.	-3.221676
Durbin-Watson stat	1.413042		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (05): اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الاول (قاطع)

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.111804	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001797
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001797

Phillips-Perron Test
Equation Dependent
Variable: D(LIMP,2)Method:
Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:46
Sample (adjusted): 1992
2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.789678	0.192052	-4.111804	0.0004
C	0.016051	0.010170	1.578219	0.1276

R-squared	0.413302	Mean dependent var	-0.005920
Adjusted R-squared	0.388857	S.D. dependent var	0.056441
S.E. of regression	0.044123	Akaike info criterion	-3.329866
Sum squared resid	0.046724	Schwarz criterion	-3.233089
Log likelihood	45.28826	Hannan-Quinn criter.	-3.301998
F-statistic	16.90693	Durbin-Watson stat	1.821153
Prob(F-statistic)	0.000397		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (06): اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الاول (قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit rootExogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.190564	0.0144
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001739
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001797

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LIMP,2)Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.818033	0.195697	-4.180099	0.0004
C	0.001922	0.019108	0.100590	0.9207
@TREND("1990")	0.001029	0.001176	0.875062	0.3906

R-squared	0.432206	Mean dependent var	-0.005920
Adjusted R-squared	0.382832	S.D. dependent var	0.056441
S.E. of regression	0.044340	Akaike info criterion	-3.285693
Sum squared resid	0.045219	Schwarz criterion	-3.140528
Log likelihood	45.71401	Hannan-Quinn criter.	-3.243891
F-statistic	8.753816	Durbin-Watson stat	1.836171
Prob(F-statistic)	0.001490		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (07): اختبار استقراريه حجم الواردات عند الفرق الأول (عدم وجود قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit rootExogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.747880	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001984
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001984

Phillips-Perron Test
Equation Dependent
Variable: D(LIMP,2)Method:
Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1992
2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.630430	0.168210	-3.747880	0.0009

R-squared	0.352414	Mean dependent var	-0.005920
Adjusted R-squared	0.352414	S.D. dependent var	0.056441
S.E. of regression	0.045420	Akaike info criterion	-3.308046
Sum squared resid	0.051573	Schwarz criterion	-3.259658Log likelihood 44.00460 Hannan-Quinn criter. -3.294112
Durbin-Watson stat	1.932275		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (08): اختبار استقرارية التضخم عند المستوى(قاطع)

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.765473	0.3887
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.054082
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.042838

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LINF)
Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:49
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	-0.224181	0.118528	-1.891377	0.0702
C	-0.288601	0.151126	-1.909676	0.0677

R-squared	0.125180	Mean dependent var	-0.016639
Adjusted R-squared	0.090187	S.D. dependent var	0.253374
S.E. of regression	0.241678	Akaike info criterion	0.068769
Sum squared resid	1.460211	Schwarz criterion	0.164757
Log likelihood	1.071617	Hannan-Quinn criter.	0.097311
F-statistic	3.577305	Durbin-Watson stat	2.132534
Prob(F-statistic)	0.070215		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (09): اختبار استقرارية حجم الواردات عند الفرق الاول (عدم وجود قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit rootExogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.747880	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001984
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001984

Phillips-Perron Test
Equation Dependent
Variable: D(LIMP,2)Method:
Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:48
Sample (adjusted): 1992
2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.630430	0.168210	-3.747880	0.0009

R-squared	0.352414	Mean dependent var	-0.005920
Adjusted R-squared	0.352414	S.D. dependent var	0.056441
S.E. of regression	0.045420	Akaike info criterion	-3.308046
Sum squared resid	0.051573	Schwarz criterion	-3.259658
Log likelihood	44.00460	Hannan-Quinn criter.	-3.294112
Durbin-Watson stat	1.932275		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (10): اختبار استقرارية حجم الواردات عند الفرق الاول (قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LIMP) has a unit rootExogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.190564	0.0144
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001739
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001797

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LIMP,2)Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIMP(-1))	-0.818033	0.195697	-4.180099	0.0004
C	0.001922	0.019108	0.100590	0.9207
@TREND("1990")	0.001029	0.001176	0.875062	0.3906

R-squared	0.432206	Mean dependent var	-0.005920
Adjusted R-squared	0.382832	S.D. dependent var	0.056441
S.E. of regression	0.044340	Akaike info criterion	-3.285693
Sum squared resid	0.045219	Schwarz criterion	-3.140528Log likelihood 45.71401 Hannan-Quinn criter. -3.243891 F-statistic 8.753816 Durbin-Watson stat 1.836171
Prob(F-statistic)	0.001490		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (11): اختبار استقرارية التضخم عند الفرق الأول (قاطع)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit rootExogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.319867	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.060215
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.040853

Phillips-Perron Test
Equation Dependent
Variable: D(LINF,2)Method:
Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:52
Sample (adjusted): 1992
2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.186187	0.197711	-5.999593	0.0000
C	-0.027674	0.050188	-0.551398	0.5865

R-squared	0.599967	Mean dependent var	-
0.008789Adjusted R-squared		0.583299	S.D.
dependent var		0.395658	
S.E. of regression	0.255407	Akaike info criterion	
	0.181885		
Sum squared resid	1.565584	Schwarz criterion	
	0.278662		
Log likelihood	-0.364509	Hannan-Quinn criter.	
	0.209753		
F-statistic	35.99512	Durbin-Watson stat	
	2.146663		
Prob(F-statistic)	0.000003		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (12): اختبار استقرارية التضخم عند الفرق الأول(قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit rootExogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-11.42699	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.057635
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006842

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2)Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:53
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.211170	0.199119	-6.082642	0.0000
C	-0.127020	0.110020	-1.154522	0.2601
@TREND("1990")	0.006824	0.006726	1.014556	0.3209

R-squared	0.617103	Mean dependent var	-0.008789
Adjusted R-squared	0.583808	S.D. dependent var	0.395658
S.E. of regression	0.255251	Akaike info criterion	0.215028
Sum squared resid	1.498520	Schwarz criterion	0.360193
Log likelihood	0.204639	Hannan-Quinn criter.	0.256830
F-statistic	18.53421	Durbin-Watson stat	2.209768
Prob(F-statistic)	0.000016		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (13): اختبار استقرارية التضخم عند الفرق الأول(عدم وجود قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit rootExogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.182734	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.060978
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.051109

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LINF,2)Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:54
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LINF(-1))	-1.179350	0.194556	-6.061748	0.0000

R-squared	0.594900	Mean dependent var	-0.008789
Adjusted R-squared	0.594900	S.D. dependent var	0.395658
S.E. of regression	0.251827	Akaike info criterion	0.117551
Sum squared resid	1.585417	Schwarz criterion	0.165939
Log likelihood	-0.528163	Hannan-Quinn criter.	0.131485
Durbin-Watson stat	2.129395		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (14): اختبار استقرارية العرض النقدي عند المستوى (قاطع)

Null Hypothesis: LM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.045024	0.0433
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000587
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000701

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM2)
Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:55
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	-0.031490	0.009535	-3.302438	0.0029
C	0.169437	0.033273	5.092363	0.0000

R-squared	0.303739	Mean dependent var	0.060728
Adjusted R-squared	0.275889	S.D. dependent var	0.029599
S.E. of regression	0.025188	Akaike info criterion	-4.453744
Sum squared resid	0.015860	Schwarz criterion	-4.357756
Log likelihood	62.12554	Hannan-Quinn criter.	-4.425201
F-statistic	10.90610	Durbin-Watson stat	1.608716
Prob(F-statistic)	0.002888		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (15): اختبار استقرارية العرض النقدي عند المستوى (قاطع و متجه)

Null Hypothesis: LM2 has a unit rootExogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.481510	0.9986
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000574
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000536

Phillips-Perron Test EquationDependent Variable: D(LM2) Method: Least Squares Date: 06/28/21 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.034423	0.088289	0.389893	0.7001
C	0.002480	0.224824	0.011030	0.9913
@TREND("1990")	-0.004328	0.005762	-0.751030	0.4599

R-squared	0.319727	Mean dependent var	0.060728
Adjusted R-squared	0.263038	S.D. dependent var	0.029599
S.E. of regression	0.025410	Akaike info criterion	-4.402899
Sum squared resid	0.015496	Schwarz criterion	-4.258918
Log likelihood	62.43914	Hannan-Quinn criter.	-4.360086
F-statistic	5.639981	Durbin-Watson stat	1.758038
Prob(F-statistic)	0.009822		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (16): اختبار استقرارية العرض النقدي عند المستوى (عدم وجود قاطع و متجه)

Null Hypothesis: LM2 has a unit rootExogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		6.174243	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001197
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002262

Phillips-Perron Test EquationDependent
Variable: D(LM2) Method:
Least Squares Date:
06/28/21 Time: 15:57
Sample (adjusted): 1991 2017
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2(-1)	0.016549	0.001944	8.511820	0.0000

R-squared	-0.418482	Mean dependent var	0.060728
Adjusted R-squared	-0.418482	S.D. dependent var	0.029599
S.E. of regression	0.035253	Akaike info criterion	-3.816199
Sum squared resid	0.032312	Schwarz criterion	-3.768205
Log likelihood	52.51868	Hannan-Quinn criter.	-3.801928
Durbin-Watson stat	0.834396		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (17): اختبار استقرارية العرض النقدي عند الفرق الاول (قاطع)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit rootExogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.077319	0.0409
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000716
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000644

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2,2)Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:58
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.590736	0.187335	-3.153375	0.0043
C	0.034647	0.012787	2.709634	0.0122

R-squared	0.292948	Mean dependent var	-0.001812
Adjusted R-squared	0.263488	S.D. dependent var	0.032443
S.E. of regression	0.027843	Akaike info criterion	-4.250667
Sum squared resid	0.018606	Schwarz criterion	-4.153890Log likelihood 57.25867 Hannan-Quinn criter. -4.222799 F-statistic 9.943773 Durbin-Watson stat 1.954405
Prob(F-statistic)	0.004299		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (18): اختبار استقرارية العرض النقدي عند الفرق الأول(قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit rootExogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.032817	0.0202
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.000584
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.000474

Phillips-Perron Test Equation Dependent Variable: D(LM2,2)Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 15:59
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.844976	0.205739	-4.107023	0.0004
C	0.076754	0.021926	3.500632	0.0019
@TREND("1990")	-0.001822	0.000800	-2.278392	0.0323

R-squared	0.423144	Mean dependent var	-0.001812
Adjusted R-squared	0.372983	S.D. dependent var	0.032443
S.E. of regression	0.025690	Akaike info criterion	-4.377255
Sum squared resid	0.015180	Schwarz criterion	-4.232090Log likelihood 59.90431 Hannan-Quinn criter. -4.335453 F-statistic 8.435650 Durbin-Watson stat 1.899940
Prob(F-statistic)	0.001788		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (19): اختبار استقرارية العرض النقدي عند الفرق الأول (عدم وجود قاطع و متجه)

Null Hypothesis: D(LM2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 25 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.247844	0.0263
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	243982.4
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	452254.6

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LM2,2)
Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 16:03
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LM2(-1))	-0.215164	0.139506	-1.542333	0.1356

R-squared	0.080873	Mean dependent var	41.80269
Adjusted R-squared	0.080873	S.D. dependent var	525.4220
S.E. of regression	503.7278	Akaike info criterion	15.31965
Sum squared resid	6343542.	Schwarz criterion	15.36804
Log likelihood	-198.1555	Hannan-Quinn criter.	15.33359
Durbin-Watson stat	2.110162		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (20):نتائج اختبار تكامل المشترك باستعمال منهج الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No TrendDate:
06/28/21 Time: 17:17
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.018923	0.408940	-2.491621	0.0204
LINF(-1)*	-0.830183	0.200220	-4.146348	0.0004
LM2**	-1.255737	0.349228	-3.595750	0.0015
LIMP**	1.929234	0.557574	3.460049	0.0021

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-1.512603	0.223392	-6.771066	0.0000
LIMP	2.323867	0.448628	5.179943	0.0000

EC = LINF - (-1.5126*LM2 + 2.3239*LIMP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.027973	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.146348	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (21): نتائج اختبار الارتباط الذاتي التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.550649	Prob. F(1,22)	0.4659
Obs*R-squared	0.659294	Prob. Chi-Square(1)	0.4168

Test Equation:
Dependent Variable:
RESIDMethod: ARDL
Date: 06/28/21 Time:
18:07Sample: 1991 2017
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LINF(-1)	0.169079	0.304636	0.555018	0.5845
LM2	0.217984	0.459003	0.474909	0.6395
LIMP	-0.293797	0.688359	-0.426807	0.6737
C	0.109027	0.438351	0.248721	0.8059
RESID(-1)	-0.241333	0.325221	-0.742057	0.4659

R-squared	0.024418	Mean dependent var	-3.53E-16
Adjusted R-squared	-0.152960	S.D. dependent var	0.189579
S.E. of regression	0.203562	Akaike info criterion	-0.180116
Sum squared resid	0.911625	Schwarz criterion	0.059854
Log likelihood	7.431560	Hannan-Quinn criter.	-0.108760
F-statistic	0.137662	Durbin-Watson stat	2.089785
Prob(F-statistic)	0.966552		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (22):اختبار التوزيع الطبيعي

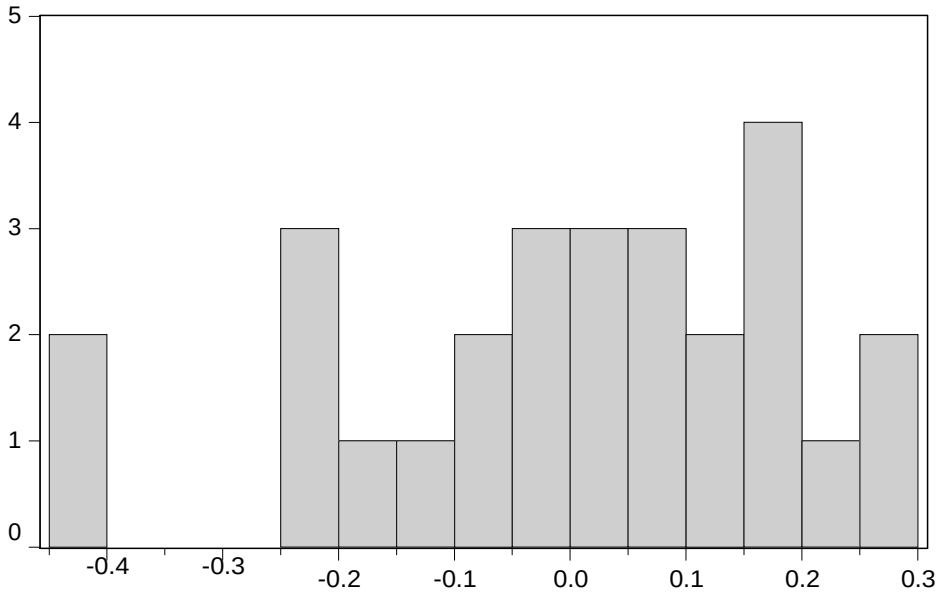

Series: Residuals Sample 1991 2017	
Mean	-3.53e-16
Median	0.032911
Maximum	0.291505
Minimum	-0.418220
Std. Dev.	0.189579
Skewness	
Kurtosis	
Jarque-Bera	1.567128
Probability	0.456775

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (23): نتائج اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.000239	Prob. F(1,24)	0.9878
Obs*R-squared	0.000259	Prob. Chi-Square(1)	0.9872

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2Method: Least Squares
Date: 06/28/21 Time: 18:11
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.035383	0.011639	3.040022	0.0056
RESID^2(-1)	-0.003149	0.203771	-0.015454	0.9878

R-squared	0.000010	Mean dependent var	0.035273
Adjusted R-squared	-0.041656	S.D. dependent var	0.045926
S.E. of regression	0.046873	Akaike info criterion	-3.208941
Sum squared resid	0.052730	Schwarz criterion	-3.112165
Log likelihood	43.71624	Hannan-Quinn criter.	-3.181073
F-statistic	0.000239	Durbin-Watson stat	1.997842
Prob(F-statistic)	0.987798		

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (24): اختبار علاقة المدى الطويل لنموذج الانحدار تكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No TrendDate:
06/28/21 Time: 18:23
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.018923	0.408940	-2.491621	0.0204
LINF(-1)*	-0.830183	0.200220	-4.146348	0.0004
LM2**	-1.255737	0.349228	-3.595750	0.0015
LIMP**	1.929234	0.557574	3.460049	0.0021

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LM2	-1.512603	0.22339	-6.771066	0.0000
LIMP	2.323867	2 0.44862 8	5.179943	0.0000

EC = LINF - (-1.5126*LM2 + 2.3239*LIMP)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.027973	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	2 7		Finite Sample: n=35	
		10%	3.393	4.41
		5%	4.183	5.333
		1%	6.14	7.607
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.437	4.47
		5%	4.267	5.473
		1%	6.183	7.873

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.146348	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (25): نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطا في الاجل القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LINF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No TrendDate:
06/28/21 Time: 18:55
Sample: 1990 2017
Included observations: 27

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.018923	0.229109	-4.447329	0.0002
CointEq(-1)*	-0.830183	0.187250	-4.433558	0.0002

R-squared	0.440170	Mean dependent var	-0.016639
Adjusted R-squared	0.417777	S.D. dependent var	0.253374
S.E. of regression	0.193333	Akaike info criterion	-0.377616
Sum squared resid	0.934443	Schwarz criterion	-0.281629
Log likelihood	7.097822	Hannan-Quinn criter.	-0.349074
F-statistic	19.65643	Durbin-Watson stat	2.158609
Prob(F-statistic)	0.000162		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.027973	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.433558	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

الملحق رقم (26):اختبار استقرار النموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LINF LINF(-1) LM2 LIMP C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.213195	22	0.2379
F-statistic	1.471841	(1, 22)	0.2379

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.058596	1	0.058596
Restricted SSR	0.934443	23	0.040628
Unrestricted SSR	0.875847	22	0.039811

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LINF
Method: ARDL
Date: 06/28/21 Time: 18:56
Sample: 1991 2017
Included observations: 27
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LINF(-1)	0.671549	0.458602	1.464338	0.1572
LM2	-2.801138	1.319904	-2.122229	0.0453
LIMP	4.472043	2.167416	2.063306	0.0511
C	-1.940778	0.860960	-2.254201	0.0345
FITTED^2	0.708827	0.584265	1.213195	0.2379

R-squared	0.778972	Mean dependent var	-1.229776
Adjusted R-squared	0.738785	S.D. dependent var	0.390395
S.E. of regression	0.199528	Akaike info criterion	-0.220153
Sum squared resid	0.875847	Schwarz criterion	0.019817
Log likelihood	7.972068	Hannan-Quinn criter.	-0.148798
F-statistic	19.38375	Durbin-Watson stat	2.205363
Prob(F-statistic)	0.000001		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج (Eviews 10)

المقدمة

الخاتمة العامة

الفصل الأول:

التضخم في الفكر الاقتصادي

الفصل الثاني:

التحليل القياسي للعوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر

قائمة المراجع

قائمة الملاحق